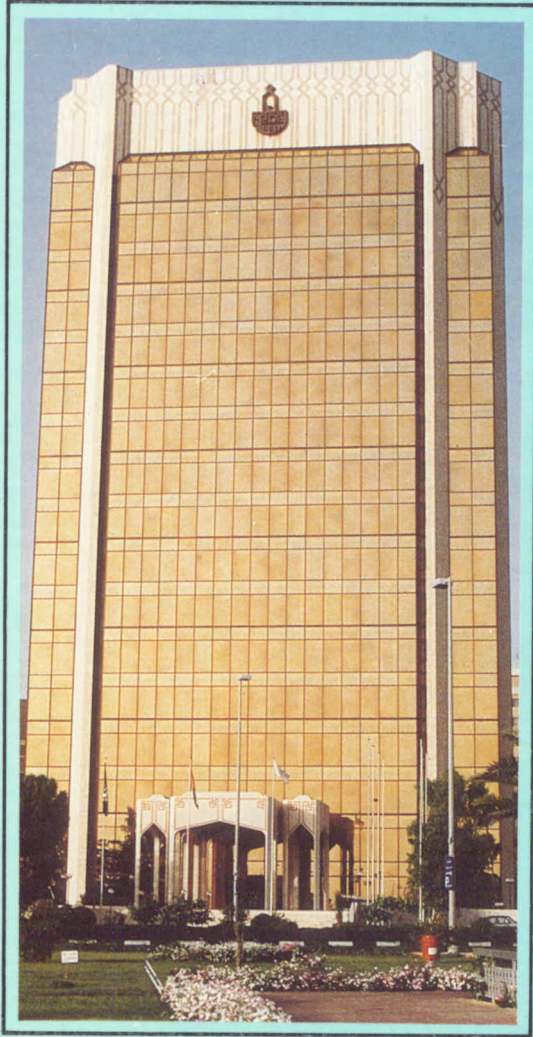


1993
القرن السنوي



مندوق النقد العربي



صندوق النقد العربي



التقرير السنوي

١٩٩٣



المحتويات

صفحة

1	تقديم
2	نشاط الصندوق
2	مقدمة
4	النشاط الإقراضي
12	النشاط الاستثماري
16	نشاط التدريب
20	الأسواق المالية العربية
22	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية
27	التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية
28	الوضع المالي للصندوق
28	المركز المالي
32	موارد الصندوق
34	نتائج أعمال السنة
36 - 44	تقرير مراقبي الحسابات والبيانات المالية
45	الملحق (أ) - جدول قروض الصندوق
53	الملحق (ب) - جداول عامة
59	الملحق (ج) - التنظيم والإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بناءً على المادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق، يشرفني أن أرفع لمجلسكم الموقر، بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، التقرير السنوي عن أعمال ومنجزات صندوق النقد العربي ومركزه المالي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 1993.

مع أسمى احترامي وتقديري.



أسامة جعفر فقيه
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

فبراير 1994



نشاط الصندوق

مقدمة

واصل الصندوق خلال عام 1993 جهوده نحو تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها وذلك بالقدر الذي سمحت به موارده ووسائله المتاحة.

ففي مجال تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات، قدم الصندوق قرصاً ممتداً لموريتانيا قيمته 3.25 مليون دينار عربي حسابي، كما وافق في أواخر العام على تقديم قرض تلقائي لليمن قيمته 11.34 مليون دينار عربي حسابي.

على أن موارد الصندوق ما تزال متأثرة إلى حد كبير من جراء تزايد حجم المتأخرات من القروض القائمة في ذمة بعض الدول الأعضاء، حيث ارتفع حجم المتأخرات المستحقة بحوالي 3.6 في المائة عام 1993، فبلغت نسبتها 48 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وتابع الصندوق اتصالاته مع بعض الدول المعنية لحثها على وضع برنامج سداد مناسب لتأخراتها. وقد أثمرت جهوده تلك في تسوية متأخرات بعض الدول.

ويلاحظ أن استمرار المتأخرات، فضلاً عن تزايدها، يحد كثيراً من قدرة الصندوق على تدوير موارده المحدودة، لدعم الجهود التصحيحية للدول الأعضاء، الأمر الذي يمثل عقبة كبيرة أمام النشاط الإقراضي للصندوق، تعيقه في النهاية عن التوسع في ذلك النشاط، بما يتناسب مع حاجة الجهود التصحيحية في الدول العربية إلى المساندة المالية والفنية.

وفي مجال الاستثمار، استمر الصندوق في تطبيق سياسة الربط المحكم بين مكونات محفظته الاستثمارية ومكونات حقوق السحب الخاصة، الأمر الذي أثبت فاعليته في مواجهة تقلبات أسعار الصرف ومعدلات الفائدة، وفي تحقيق عائد حقيقي.

كما واصل الصندوق جهوده الرامية إلى توثيق وتطوير علاقات التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية العربية، من خلال توزيع التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية والربع سنوية عليها، حول التطورات الجارية في الأسواق المالية العالمية، وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، وتقديم الخدمات التي تحتاجها في مجال الاستثمار، خاصة قبول وإدارة الودائع التي يتلقاها الصندوق من بعض هذه المؤسسات. هذا بالإضافة إلى إدارة المحفظة الاستثمارية لبرنامج تمويل التجارة العربية، والحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة. ولقد قارب مجموع الأموال التي يديرها الصندوق لكافة الأطراف 683 مليون دولار في نهاية هذا العام.

وفي سبيل توفير فرص التدريب المتخصص للأطر العاملة في الأجهزة النقدية والمالية العربية، نظم معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق خلال العام ست دورات تدريبية: الأولى حول المالية العامة، والثانية حول قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية، والثالثة حول الاحصاءات النقدية والمصرفية، والرابعة حول ادارة الاقتصاد الكلي، والخامسة حول ادارة المحافظ الاستثمارية ذات الدخل الثابت، والأخيرة حول أساليب التحليل الاقتصادي. وبذلك يكون الصندوق قد نظم منذ إنشائه 32 دورة تدريبية، شارك فيها 880 متدرباً من الدول العربية.

واستمراراً للنهج الذي بدأه الصندوق منذ عدة سنوات في تنظيم وعقد ندوة سنوية مشتركة مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وبالتعاون الفني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شارك الصندوق في تنظيم ندوة خلال عام 1993 حول "آفاق الاقتصادات العربية في التسعينات". كما نظم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ووزارة المالية في المملكة المغربية ندوة حول قابلية العملات للتحويل.

وقد تابع الصندوق تنفيذ برنامجه الخاص بإنشاء وتطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها، من خلال الاستمرار في وضع الترتيبات اللازمة لإنشاء قاعدة البيانات حول نشاط تلك الأسواق، والتعاون مع الهيئات العربية والدولية ذات الاهتمام المشترك. كما أعدّ الصندوق دراسة تقييمية لتجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تطبيق القواعد الموحدة لتملك وتداول أسهم الشركات.

وفي مجال التعاون مع المنظمات العربية والاقليمية والدولية، شارك الصندوق في اعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لهذا العام، كما قام بتحريره واخراجه واصداره وتوزيعه في موعده. ومن موقعه كأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أجرى الصندوق الترتيبات اللازمة لانعقاد الاجتماعات السنوية للمكتب الدائم، والدورة الاعتيادية السابعة عشرة للمجلس، والاجتماع الثالث للجنة الرقابة المصرفية.

كما شارك الصندوق في اجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، وفي الدورة الثانية والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالاضافة الى عدد من الأنشطة الأخرى التي جرت في إطار جامعة الدول العربية. واستمر كذلك في التعاون والتنسيق مع بقية المؤسسات الاقليمية والدولية.

وفي إطار السعي لتنمية التجارة العربية، استمر الصندوق في جهود التعاون والتنسيق الوثيق مع برنامج تمويل التجارة العربية، الذي يساهم بنصف رأسماله، كما شارك في تنظيم وعقد ندوة موسعة حول التعاون الفني في مجال تنمية التجارة العربية.



النشاط الاقراضي

الموارد

يساهم صندوق النقد العربي في دعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء المؤهلة للاستفادة من موارده، وذلك سعياً منه لمساعدتها في تصحيح ما تعاني منه من اختلال في وضعها الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي.

بلغ إجمالي موارد الصندوق الذاتية، والتي تتكون من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والاحتياطيات، في نهاية عام 1993، حوالي 538.7 مليون د.ع.ح. وإذا استثنينا من ذلك الأصول الثابتة، ومساهمات الدول الأعضاء بالعملات الوطنية، ومساهمة الصندوق في برنامج تمويل التجارة العربية يصبح صافي الموارد الذاتية في نهاية العام نحو 456 مليون د.ع.ح. أما الموارد المتاحة للاقراض، والتي حدد بما يعادل رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، فقد بلغت نحو 318.5 مليون د.ع.ح.

القروض والسحب والسداد

ويقدم الصندوق في الوقت الراهن ثلاثة أنواع من القروض تتصف بالتيسير والمرونة، تشمل القرض التلقائي، والقرض العادي والقرض الممتد. ويتيح تنوع هذه القروض، واختلاف أحجامها وأجلها، للصندوق المساهمة في تعزيز فاعلية دوره في دعم مساعي الدول الأعضاء. فتحديد أحجام وأجل هذه القروض يتم مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وأسباب الاختلالات وحدتها، وبما يتلاءم مع متطلبات معالجتها من برامج تصحيحية متوسطة وطويلة الأجل. ويصل حالياً مجموع ما يمكن للدولة العضو المؤهلة الحصول عليه من هذه القروض كحد أقصى إلى ضعفي ونصف حصتها في رأسمال الصندوق المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل.

قدم الصندوق خلال عام 1993 قرضاً ممتداً لموريتانيا قيمته 3.25 مليون د.ع.ح.، بدأ السحب منه في شهر مايو من العام، كما تمت الموافقة على تقديم قرض تلقائي لليمن بمبلغ 11.34 مليون د.ع.ح.، سيبدأ السحب منه فور استكمال التوقيع على عقد اتفاقيته في مطلع العام التالي.

وقد بلغ السحب من موارد الصندوق خلال عام 1993 ما قيمته مبلغ 1.93 مليون د.ع.ح، ويمثل ذلك سحب على القرض الممتد المقدم لموريتانيا. وفي مقابل ذلك، وصل مجمل الأقساط المسددة التي تسلمها الصندوق خلال العام، إلى ما قيمته نحو 30.30 مليون د.ع.ح ومثلت أقساط قامت بتسديدها ثمان دول هي: الأردن، ومصر، وتونس، والجزائر، وسورية، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. ويظهر الجدول رقم (1) تفاصيل هذه التسديدات.

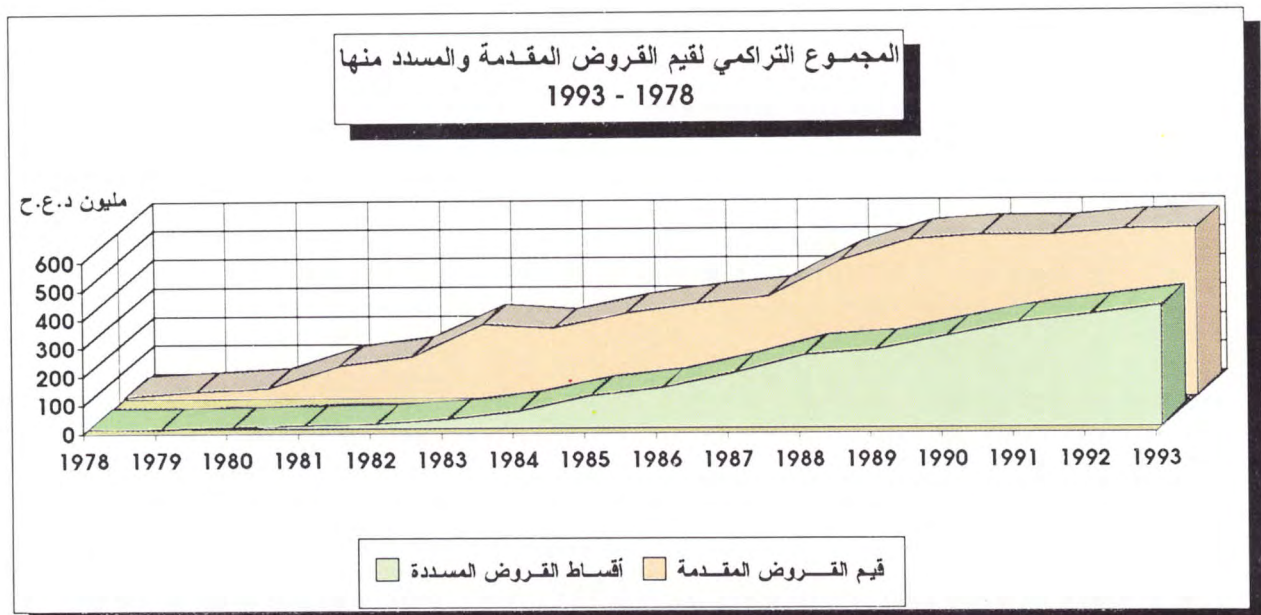
جدول رقم (1)
تسديدات وسحوبات الدول المقرضة من موارد الصندوق
خلال عام 1993

(الف دينار عربي حسابي)

الدول المقرضة	الأقساط المسددة من القروض	السحب على القروض
الأردن	1,773	1,930
مصر	1,656	
الجزائر	13,880	
سورية	3,704	
اليمن	3,075	
موريتانيا	3,471	
تونس	919	
المغرب	1,788	
المجموع	30,266	1,930

وبذلك يصل مجموع ما قدمه الصندوق من قروض منذ عام 1978 إلى نحو 583.35 مليون د.ع.ح، سحب منها خلال تلك الفترة مبلغ 572.030 مليون د.ع.ح، أي بمعدل سحب يبلغ متوسطه 98 في المائة، وهو من أعلى معدلات السحب بين المؤسسات التنموية المشابهة. وسدد منها مبلغ 420.899 مليون د.ع.ح (الجداول أ - 1 و أ - 2) ويبلغ إجمالي التزامات القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 1993 مبلغ 151.131 مليون د.ع.ح.

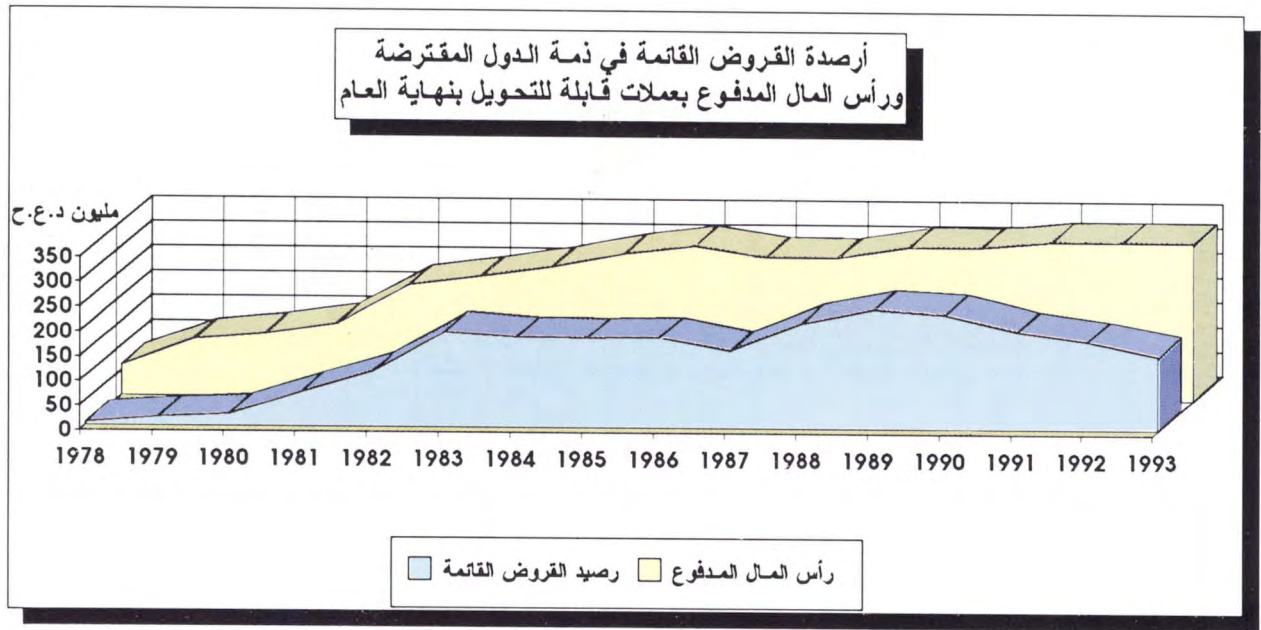
شكل رقم (1)



التزامات الإقراض

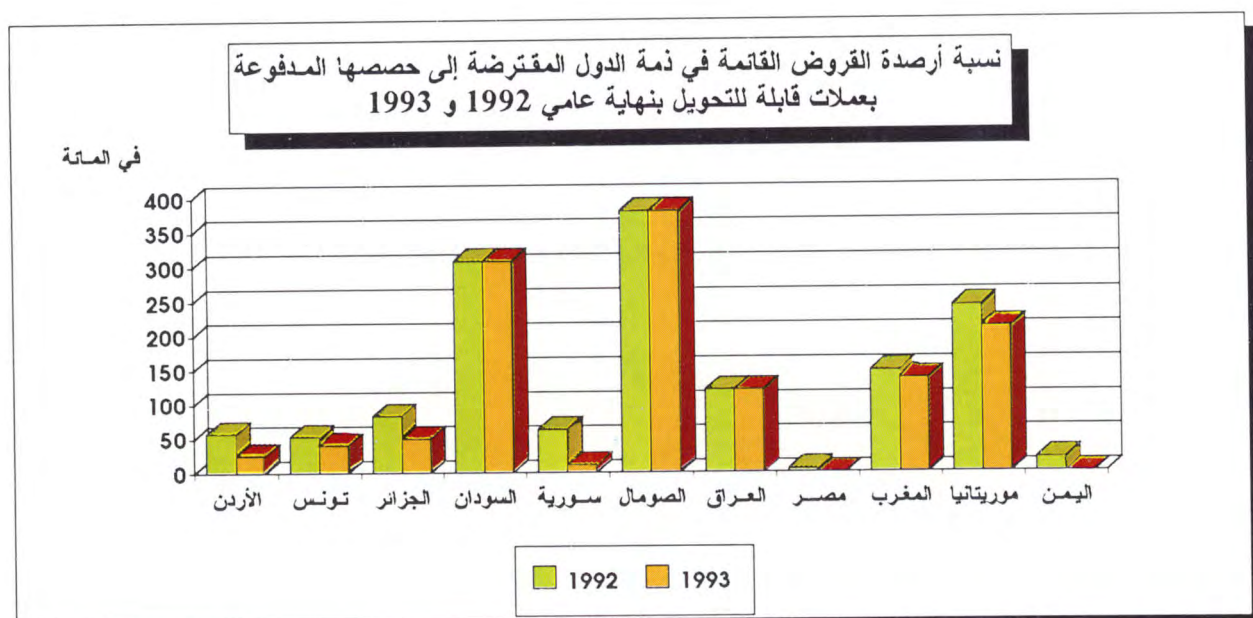
بلغت قيمة القروض التي قدمها الصندوق، والتي لا تزال قائمة بذمة الدول الأعضاء، في نهاية عام 1993، حوالي 151.131 مليون د.ع.ح. مقابل 179.467 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 1992. وإذا أضفنا إليها مجموع القروض التي التزم بها الصندوق خلال عامي 1992 و 1993 ولم يتم سحبها بعد وقدرها 11.320 مليون د.ع.ح. فإن مجموع القروض الملتزم بها من قبل الصندوق يصل إلى 162.451 مليون د.ع.ح. في نهاية 1993 (الجدول أ - 4). وتعادل هذه الالتزامات ما نسبته 51 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل، مقابل ما نسبته 59.5 في المائة عام 1992.

شكل رقم (2)



وتصل نسبة القروض القائمة في الذمة إلى حصة الدولة المدفوعة بعملات قابلة للتحويل إلى أعلى مستوى لها بالنسبة للصومال: 380 في المائة، يليها السودان: 308 في المائة، ثم موريتانيا: 211 في المائة، ثم المغرب: 136 في المائة، ثم العراق: 120 في المائة. ونتيجة للتسديدات التي تمت خلال عام 1993، فقد انخفضت نسبة القروض القائمة لمجموع الدول المقرضة من 98 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل عام 1992 إلى 83 في المائة عام 1993 (الجدول أ - 3).

شكل رقم (3)



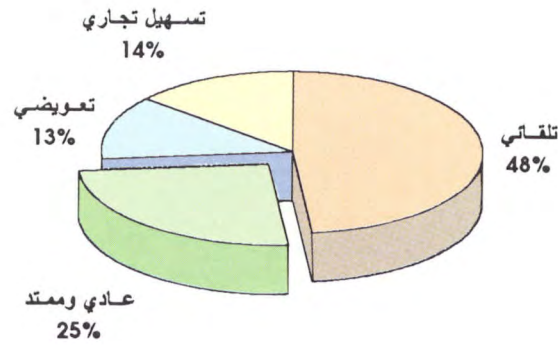
القروض في خدمة سياسات التصحيح الاقتصادي

تركز سياسة الاقراض التي انتهجها الصندوق منذ عام 1989 على القروض المصاحبة للبرامج التصحيحية، حيث يجري الآن توجيه الموارد المتاحة للاقراض لمساندة سياسات الدول التي تطبق برامج تصحيحية اقتصادية ومالية تهدف إلى تصحيح أوضاعها الاقتصادية وإلى تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي المستمر.

وضمن هذا التوجه يطبق الصندوق خطة للاقراض يراعي فيها مواءمة الموارد المتاحة للاقراض، مع حاجات الدول التي تلتزم بتبني السياسات اللازمة للتصحيح وتحرص على الوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق.

شكل رقم (4)

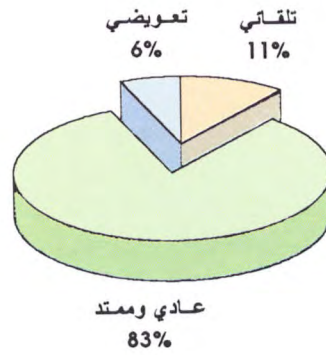
التوزيع النسبي للقروض المختلفة التي قدمها الصندوق
فيما بين 1978 - 1988



ولقد شكلت القروض المصاحبة لبرامج تصحيحية المقدمة خلال السنوات الخمس الماضية 1993-89، نسبة إلى جملة القروض التي قدمها الصندوق منذ عام 1989، نحو 83 في المائة مقابل 12 في المائة فقط خلال فترة السنوات الخمس السابقة لها (1988-84)، ونسبة 25 في المائة لكل الفترة منذ بداية النشاط الاقراضي للصندوق في عام 1978 إلى نهاية عام 1988.

شكل رقم (5)

التوزيع النسبي للقروض المختلفة التي قدمها الصندوق
فيما بين 1989 - 1993



المتأخرات

ما زالت المتأخرات تشكل عامل ضغط شديد على موارد الصندوق، نتيجة حجم الأقساط والفوائد غير المسددة من قبل بعض الدول المقترضة. وقد أدى هذا الوضع إلى الحد كثيراً من قدرة الصندوق على التوسع في قروضه، حيث انعكس ذلك في احتجاز جزء كبير من الموارد التي كان يمكن تخصيصها للاقراض. وقد بلغ إجمالي المتأخرات المستحقة على الدول المتأخرة عن تسديد التزاماتها للصندوق حوالي 152.5 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 1993، مقابل نحو 147.2 مليون د.ع.ح. في نهاية العام السابق له، أي ما يعادل حوالي 48 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

وتتكون هذه المتأخرات من أقساط قروض بمبلغ 94.9 مليون د.ع.ح. وأقساط فوائد بمبلغ 10.6 مليون د.ع.ح، ونحو 47.0 مليون د.ع.ح. كفوائد تأخيرية، [يظهر الجدول رقم (2) تفاصيل ذلك].

جدول رقم (2)
أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد على الدول المقترضة
كما في 1 2/3 1 1993

(ألف دينار عربي حسابي)

الدول المتأخرة في السداد	أقساط القروض	أقساط الفوائد	الفوائد التأخيرية	مجموع المتأخرات
السودان	30,147	5,535	24,059	59,741
الصومال	14,877	3,491	10,655	29,023
العراق	49,850	1,546	12,310	63,706
سورية*	0	3	21	24
اليمن*	0	0	4	4
المجموع	94,874	10,575	47,049	152,498

(*) تم تسديد هذه المبالغ في أوائل عام 1994.

وقد بذل الصندوق جهوداً حثيثة خلال العام لحث الدول المعنية على وضع برنامج سداد لتأخراتها. وقد أثمرت جهوده تلك في تسوية متأخرات بعض الدول.

يهدف النشاط الاستثماري في الصندوق إلى الحفاظ على موارده وتنميتها، بما يساعد على تأمين الموارد اللازمة لمواجهة نفقاته ويمكنه من تحقيق أهدافه.

وقد حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لسياسة الاستثمار، والضوابط الأساسية لإدارة الاستثمارات المختلفة، بما في ذلك المعايير والمقاييس الفنية لتنفيذ تلك السياسة والتي تركز على أربعة معايير رئيسة هي: الأمان، والسيولة، وحرية التحويل، والعائد الأقصى المتاح.

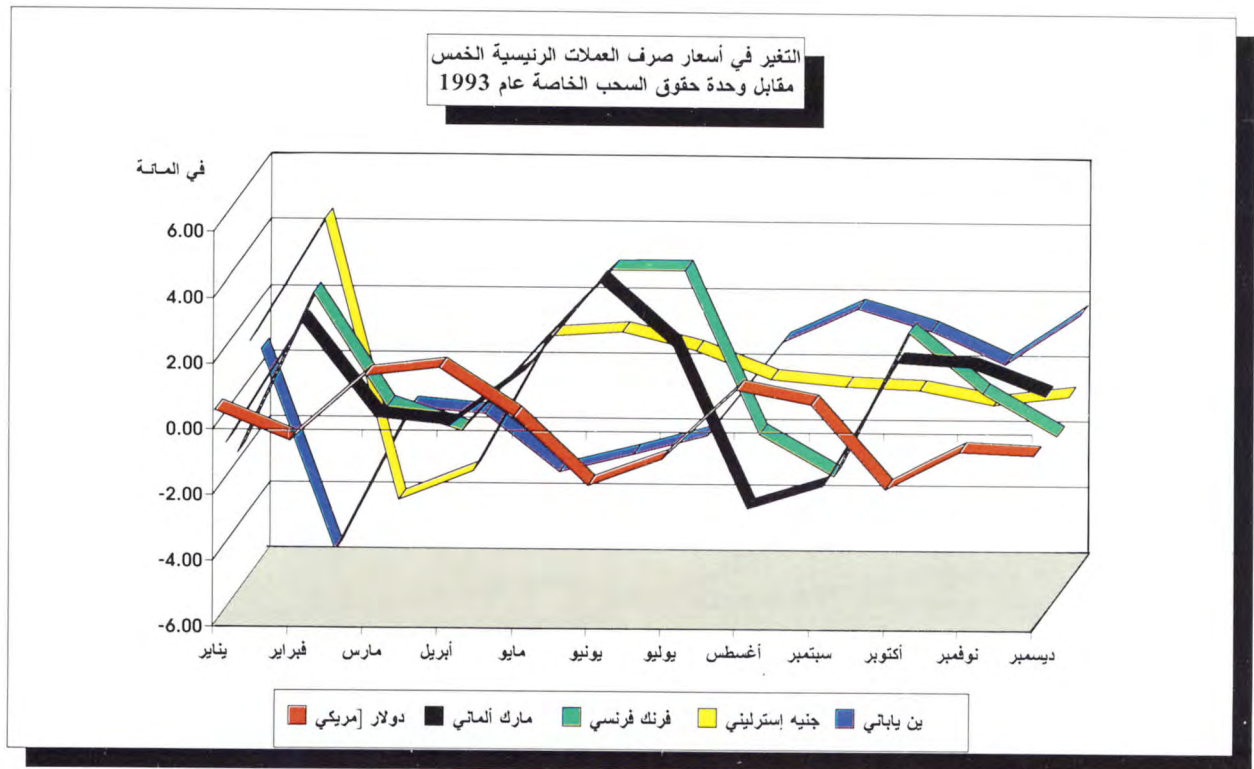
وفي ظل الظروف الحرجة التي يمر بها الاقتصاد الدولي والتحولت السياسية والاقتصادية الجارية في عدد كبير من دول العالم، وما تشهده الأسواق المالية العالمية من تقلبات حادة ومستمرة في أسعار الصرف والفوائد، فإن معيار الأمان يكتسب أولوية وأهمية خاصة. كما يحرص الصندوق على مراعاة متطلبات السيولة وحرية التحويل التي تقتضيها عملياته.

ويلعب معيار العائد على الاستثمارات دوراً هاماً في سياسة الصندوق الاستثمارية، خاصة وأن الإيرادات من الاستثمار تمثل حالياً المصدر الرئيسي لدخل الصندوق. من هنا، تنشأ العلاقة المتلازمة بين المعايير الأربعة، موضوعة كلها في إطار التزام الصندوق بأسس التعامل النقدي السليم. وتنفيذاً لتلك السياسة، حرص الصندوق على وضع المعايير والمؤشرات اللازمة لإختيار المؤسسات المصرفية التي يتعامل معها، وقام في الآونة الأخيرة بتدعيم تلك المعايير بالاستفادة من خدمات إحدى المؤسسات العالمية المتخصصة في مجال التقييم الائتماني للمصارف لربط عملية الاختيار وحدود التعامل بالجدارة الائتمانية لتلك المصارف. كما حرص الصندوق على انتقاء الأدوات الاستثمارية عالية الجودة، وتوزيعها على الأجل التي تتناسب مع التدفقات النقدية للصندوق.

وتلافياً للمخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف والفائدة على العملات المختلفة، حرص الصندوق على توزيع أموال المحفظة على استثمارات مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة والعملات المكونة لها، محافظاً في توزيعها بين العملات على الالتزام بنسب مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة التزاماً شبه كامل.

ونظراً للانخفاض القياسي في أسعار الفوائد على الدولار الأمريكي والين الياباني اللذين يشكلان نحو 62% من حجم المحفظة الاستثمارية، وكذلك الانخفاض في أسعار الفوائد على العملات الأوروبية التي تدخل ضمن مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة، فقد انخفض معدل العائد المحقق على المحفظة الاستثمارية.

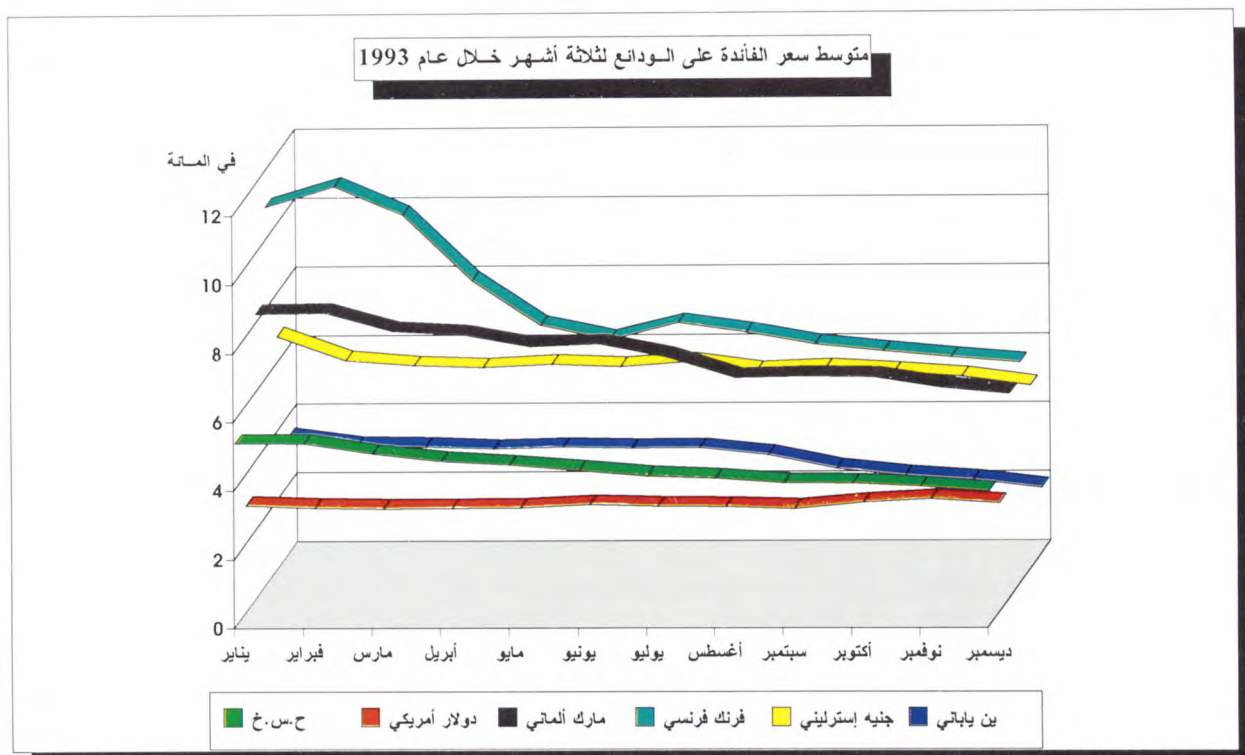
شكل رقم (6)



وقد بلغت الفوائد المحققة على مجمل المحفظة الاستثمارية 4.95٪ خلال عام 1993 مقارنة بـ 6.36٪ خلال عام 1992. وبإضافة أرباح التعامل بالسندات والتي بلغت 1.020 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، فإن العائد المحقق يرتفع إلى 5.07٪ مقارنة بـ 4.51٪ لودائع حقوق السحب الخاصة لأجل ثلاثة أشهر "المؤشر" خلال نفس الفترة. كما سجلت محفظة الصندوق من السندات أرباح تقييم دفترية بلغت في نهاية العام 6.111 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقارنة بـ 542 ألف وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية العام 1992.

ولقد حرص الصندوق على مواكبة التطورات في مجال الاستثمار وتطوير أساليب عمله. فنظم ندوة لمدة خمسة أيام حول إدارة المحافظ الاستثمارية بالتعاون مع إحدى المؤسسات الاستثمارية العالمية حضرها أعضاء دائرة الاستثمار إلى جانب مسؤولين عن الاستثمارات في المصارف المركزية العربية. كما استعان الصندوق بخبرة البنك الدولي، حيث أوفد الأخير أحد خبراءه إلى الصندوق للاطلاع على سياسات وأنظمة الاستثمار والإجراءات المحاسبية والرقابية المتبعة والتشاور مع خبراء الصندوق حول احتياجاته من حيث الكفاءات ونظم المعلومات والاتصالات الحديثة التي تساعد على رفع الكفاءة وتحسين العائد على المحفظة الاستثمارية.

شكل رقم (7)



وقد بلغ رصيد الودائع المباشرة التي عُهد إلى الصندوق بإدارتها من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حوالي 83 مليون دولار في نهاية عام 1993 مقارنة بحوالي 103 مليون في نهاية عام 1992، كما بلغ حجم محفظة أموال برنامج تمويل التجارة العربية التي قام الصندوق بإدارتها في نهاية العام حوالي 531 مليون دولار، وبلغ رصيد الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة حوالي 12 مليون دولار مقارنة بحوالي 523 مليون دولار و 10 مليون دولار على الترتيب في نهاية عام 1992.

وفي إطار سعيه الدؤوب لتوثيق التعاون وتطويره مع المؤسسات النقدية والمالية العربية، داوم الصندوق على توزيع التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية عن تطورات الأسواق المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، وتقديم الخدمات في مجال الاستثمار خاصة قبول الودائع.

هذه الاحصاءات في المصارف المركزية والأجهزة الإحصائية في الدول الأعضاء. حضر الدورة 36 مشاركاً من 16 دولة عربية. وقام بالتدريس فيها محاضرون من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي.

دورة "إدارة الاقتصاد الكلي"

تم تنظيم دورة إدارة الاقتصاد الكلي في مقر الصندوق بين 30 أغسطس و 30 سبتمبر 1993. هدفت هذه الدورة إلى توسيع المعرفة والامام بالمفاهيم الاقتصادية وأساليب التحليل الاقتصادي الكلي، ودراسة علاقات الترابط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، ورسم السياسات والبرامج المالية وتقييم آثارها على الأداء الاقتصادي. وقد صممت لخدمة ذوي الخبرة من العاملين في الأجهزة الحكومية في الدول الأعضاء المسؤولين عن إعداد التقارير ورفع التوصيات إلى متخذي القرار. حضر الدورة 35 مشاركاً من 16 دولة عربية وشارك بالتدريس فيها محاضرون وخبراء من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

دورة "إدارة المحافظ الاستثمارية ذات الدخل الثابت"

قام معهد السياسات الاقتصادية بالصندوق وبالتعاون مع مؤسسة ميريل لينش بتنظيم دورة "إدارة المحافظ الاستثمارية ذات الدخل الثابت" في مقر الصندوق في الفترة من 17-21 أكتوبر 1993. وقد هدفت الدورة إلى التعريف بالتطورات والأدوات الحديثة في أسواق رأس المال بشكل عام، وإلى دراسة استراتيجية إدارة المحافظ الاستثمارية ذات الدخل الثابت في ظل تدني معدلات الفوائد. وكانت الدورة موجهة أساساً للقائمين على إدارة الاحتياطات الرسمية والموارد المالية لدى المؤسسات الرسمية. حضر الدورة 30 مشاركاً من 15 دولة عربية كما شارك فيها بعض المختصين من جهاز الصندوق المالي والاستثماري وقدم المادة الفنية مجموعة من خبراء مؤسسة ميريل لينش.

دورة "أساليب التحليل الاقتصادي"

تم تنظيم هذه الدورة في الفترة من 30 أكتوبر - 25 نوفمبر 1993 في مقر الصندوق. وهدفت هذه الدورة إلى تعزيز المعرفة بالجوانب المختلفة لمفاهيم الاقتصاد الكلي وحساباته الرئيسية وأساليب التحليل الاقتصادي وأدواته الحديثة. وكانت موجهة أساساً للفنيين من ذوي الخبرة المتنامية في مجال الاقتصاد الكلي لمساعدتهم على فهم العلاقات القائمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك الترابط بين الحسابات الاقتصادية لتمكينهم من

تحليل السياسات الاقتصادية وإعداد التقارير بصيغة أفضل. حضر الدورة 35 مشاركاً من 17 دولة من الدول الأعضاء. وقام بالتدريس فيها محاضرون من صندوق النقد العربي.

الندوات

شارك الصندوق في عقد ندوة "آفاق الاقتصادات العربية في التسعينات" والتي عقدت في المنامة/البحرين في الفترة من 1 - 3 فبراير عام 1993 ضمن سلسلة الندوات السنوية المشتركة التي ينظمها الصندوق مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون الفني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقد قدم الصندوق ورقة حول "تدفقات رؤوس الأموال العربية: التطورات الأخيرة ومتطلبات السياسة المالية والاقتصادية خلال التسعينات". وتناولت هذه الورقة كافة أنواع التدفقات المالية العربية (الاستثمارات المباشرة والمحفظية، والتدفقات الرأسمالية طويلة وقصيرة الأجل). واستعرضت السياسات الاقتصادية والمالية اللازمة لحشد المدخرات وتشجيع تدفق رؤوس الأموال بين الدول العربية. كما قام الصندوق بالتعقيب على اثنتين من الأوراق المقدمة إلى هذه الندوة.

كما نظم معهد السياسات الاقتصادية بالمشاركة مع معهد صندوق النقد الدولي وبالتعاون مع وزارة المالية المغربية ندوة حول "قابلية العملات للتحويل" في مدينة مراكش بالمملكة المغربية وذلك في الفترة من 16 - 18 ديسمبر 1993. وقد شارك في هذه الندوة ممثلون مختصون من الدول الأعضاء. وساهم الصندوق فيها بورقتين: الأولى حول "تجربة الدول العربية في مجال الرقابة على الصرف"، والأخرى "مقارنة بين تجارب أربع من الدول العربية" في سعيها نحو تحقيق قابلية عملاتها للتحويل. كما ساهم الصندوق بتعقيبات على ثلاث أوراق قدمها صندوق النقد الدولي.

تركز نشاط الصندوق في مجال الأسواق المالية خلال العام 1993 على تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء لتطوير أسواقها المالية، وإعداد عدد من الدراسات المتخصصة في هذا الصدد. هذا بالإضافة إلى استمرار الصندوق في استكمال الترتيبات النهائية لنظام قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية، استعداداً لانطلاقه.

المعونة الفنية

في إطار المعونة الفنية ضمن برنامج الصندوق لتطوير الأسواق المالية العربية في الدول الأعضاء، أعد الصندوق "دراسة تقييمية لتجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تطبيق القواعد الموحدة لتملك وتداول أسهم الشركات". وتناولت الدراسة أوضاع قطاع الشركات، وأهداف قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون بشأن تملك أسهم شركات المساهمة في الدول المعنية ونقل ملكيتها، وبينت آثاره التشريعية والتطبيقية، كما أوضحت المعوقات الرئيسية لتنفيذ القواعد الموحدة. وخلصت ببعض التوصيات فيما يتعلق بتطبيق تلك القواعد بما في ذلك تحسين مناخ الاستثمار، وتطوير وتنسيق الأطاريح التشريعي والمؤسسي على صعيد دول المجلس.

وبطلب من إحدى الدول الأعضاء، أعد الصندوق ورقة حول "ضمان الودائع المصرفية" بهدف مساعدتها في إنشاء جهاز لضمان الودائع المصرفية لديها.

قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية

يشكل نظام قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية أحد جوانب برنامج صندوق النقد العربي لتطوير الأسواق المالية العربية. ويهدف هذا النظام إلى معالجة ندرة البيانات، وعدم رواج المعلومات الوافية عن هذه الأسواق. كما يهدف أيضاً إلى رفع كفاءة الأسواق المالية العربية ودعم قدرات العاملين فيها من خلال إدخال التقنيات الحديثة في مجال عملهم. وبالإضافة إلى ذلك، ترمي القاعدة إلى زيادة الوعي حول الدور الاقتصادي والتنموي للأسواق المالية العربية. وتتضمن المرحلة الأولى من عمل القاعدة إعداد ونشر تقارير شهرية وسنوية حول مؤشرات تلك الأسواق مثل نشاط التداول في الأسواق الثانوية، ومعلومات عن الأوراق المالية المتداولة في هذه الأسواق، بالإضافة إلى نشاط الإصدار في الأسواق الأولية.

ولتنظيم العمل في إطار قاعدة البيانات وتيسيره، تم توقيع مذكرة تفاهم بين الصندوق وكل من: سوق عمّان المالي، وسوق البحرين للأوراق المالية، وبورصة تونس للأوراق المالية، وسوق مسقط للأوراق المالية، وسوق الكويت للأوراق المالية، وبورصة القيم بالدار البيضاء، وذلك في إطار حرص الصندوق على التعاون مع هذه الأسواق لتنفيذ القاعدة. كما تم إعداد "دليل المراسل" وهو دليل شامل يوضح كيفية التعامل مع نظام قاعدة البيانات من قبل الهيئات والمؤسسات المراسلة، وتم تزويدها به.



التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

تابع الصندوق تطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية، بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء، وتساعده على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك ومن ذلك:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يتعاون عدد من المنظمات العربية في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ويتولى الصندوق مهمة تحريره وإصداره منذ عام 1980. واستمراراً لهذا النهج، شارك كل من صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في إعداد تقرير هذا العام.

ويمر إعداد التقرير بعدد من المراحل، تحرص خلالها الجهات المشاركة على تضافر الجهود في سبيل إخراجها في المستوى اللائق، والارتقاء بمستوى التحليل، مع استخدام المعلومات الموثوقة. ومن بين تلك المراحل، إرسال الاستبيانات الاحصائية إلى الدول الأعضاء لكي تتمكن من تقديم البيانات الضرورية، والاتفاق في بداية كل عام على الخطوط العريضة لمحتويات التقرير، وتوزيع العمل، ومتابعة جمع الاحصاءات، والاتفاق على تقديرات مختلف المؤشرات المستخدمة، والمشاركة في مراجعة وتنسيق المسودات الأولية للفصول التي تعدها كل جهة. وتتويجاً لهذه الجهود، يقوم صندوق النقد العربي بتحرير وإصدار صيغة أولية محدودة التداول، وإرسالها إلى السلطات المعنية في الدول العربية. وفي ضوء ما يتلقاه الصندوق من ملاحظات، فإنه يقوم بإعداد الصيغة النهائية وطباعتها وتوزيعها.

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

يقوم الصندوق بدور الأمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ومن خلال هذا الدور، استمر الصندوق في الاضطلاع بمسؤولياته في إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، وتنظيم الاجتماعات الدورية لكل من المجلس والمكتب الدائم ولجنة الرقابة المصرفية.

وفي هذا الإطار، أعد الصندوق لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عقد في مقر الصندوق في 27 يونيو 1993. كما قام الصندوق بالإعداد الفني والإداري لعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس، في القاهرة في 2 سبتمبر 1993. وكان على رأس الموضوعات التي ناقشتها الدورة أولويات عمل المجلس وتوصيات الاجتماع الثاني للجنة الرقابة المصرفية، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، وورقة الصندوق حول التطورات والسياسات النقدية والمالية في الدول العربية، والقضايا المقترحة إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعدد من الموضوعات الأخرى الفنية والتنظيمية.

كما قام الصندوق بالإعداد الفني والإداري للاجتماع الثالث للجنة الرقابة المصرفية الذي عقد في مقر الصندوق خلال يومي 24 و 25 نوفمبر 1993، حيث أصدرت اللجنة عدداً من التوصيات الهامة بشأن سبل تعزيز الرقابة المصرفية في الدول العربية، واستعرضت الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لتطبيق المعايير التي وضعتها لجنة بازل لكفاية رأس المال، كما تناولت كيفية عرض موضوع تصنيف الدول بالنسبة للمخاطر على الاجتماع الذي دعت إليه لجنة بازل لممثلي المجموعات الإقليمية المختلفة.

الاجتماع مع لجنة بازل

شارك الصندوق بوصفه أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ولجنة الرقابة المصرفية العربية، في الاجتماع الأول الذي نظمته لجنة بازل للرقابة المصرفية للمجموعات الإقليمية المختلفة، والذي عقد في مقر بنك التسويات الدولي بمدينة بازل في 8 ديسمبر 1993. كما شارك بجانب ممثل الصندوق رئيس الدورة الحالية للجنة. وقد ناقش الاجتماع الذي حضره أعضاء لجنة بازل، القضايا الراهنة المتعلقة بالرقابة المصرفية وكيفية تطوير وتعزيز التعاون بين لجنة بازل والمجموعات الإقليمية بما يعزز قدرات الدول الأعضاء فيها في مجال الرقابة المصرفية.

لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك

وفي إطار التعاون مع المنظمات العربية المتخصصة التي تعمل في نطاق جامعة الدول العربية، شارك الصندوق في الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، التي عقدت في القاهرة خلال الفترة 4 - 6 مايو 1993. وقدم الصندوق في هذه الدورة ورقة حول محور الدورة وموضوعه أساليب تنمية التعاون بين مؤسسات العمل

العربي المشترك، وفيما بينها وبين المؤسسات الإقليمية والدولية المناظرة. كما أعد الصندوق تقريره الدوري حول نشاط إدارة الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وقام بإرساله إلى أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

شارك الصندوق في اجتماعات الدورة الثانية والخمسون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عقدت خلال الفترة 6 - 9 سبتمبر 1993، وكان محورها تخفيف القيود الاقتصادية كوسيلة للإصلاح والتكامل الاقتصادي العربي. ولقد قدم الصندوق في هذه الدورة التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1993، وقرارات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. كما قدم الصندوق كذلك مقترحات بشأن تعديل وتطوير النظام المالي والمحاسبي الموحد.

منظمات عربية وإقليمية أخرى

شارك الصندوق، من خلال دروه كأمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وبصفة مراقب، في اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، التي عقدت في بيروت يومي 29 و 30 أبريل 1993.

وفي إطار التعاون مع مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية، شارك الصندوق في الاجتماع الذي حضرته هذه المؤسسات، بجانب مؤسسات التنمية الدولية، للنظر في المخطط التنموي التونسي الثامن، الذي عقد في تونس يومي 6 و 7 مايو 1993، وكذلك في الاجتماع الرابع والثلاثين لمجموعة التنسيق بين تلك المؤسسات، الذي عقد في الرياض فيما بين 26 و 28 يونيو 1993. كما شارك في اجتماعين للجنة الفرعية للإعلام التابعة للمجموعة، عقدا في القاهرة، الأول فيما بين 21 و 23 سبتمبر، والثاني يومي 27 و 28 نوفمبر 1993.

وفي إطار المساهمة في النشاط الذي يجري في إطار منظمة المؤتمر الاسلامي، شارك الصندوق في اجتماع عقد في جدة يوم 27 يوليو 1993، حول استراتيجية البنك الاسلامي للتنمية للسنوات الخمس القادمة، كما شارك بصفة مراقب في الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الذي عقد في جامبيا يومي 2 و 3 نوفمبر 1993. وأخيراً فقد شارك في مؤتمر المائدة المستديرة، الذي عقدته منظمة المؤتمر الاسلامي في جدة، حول خطط العمل للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دول المنظمة، يومي 20 و 21 ديسمبر 1993.

المنظمات الدولية

وفيما يخص دعم علاقات التعاون بين منظومتَي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، شارك الصندوق في الاجتماع الموسع الثاني بين المنظومتين، الذي عقد في جنيف فيما بين 26 - 31 أغسطس 1993. ولقد أشاد الاجتماع بجهود التعاون القائم بين صندوق النقد العربي من جهة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة من جهة أخرى، خاصة في حقول تبادل المعلومات وعقد الدورات التدريبية والندوات المشتركة.

وفي مجال التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، أجرى الصندوق على هامش اجتماعات اللجنة الانتقالية ولجنة التنمية، التي عقدت في واشنطن فيما بين 28 أبريل و 3 مايو 1993 وعلى هامش الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مقابلات مع عدد من المسؤولين في هاتين المؤسستين، لاستعراض الأوضاع الاقتصادية والمالية في بعض الدول العربية، وبحث شؤون التعاون القائمة بين كل منهما وبين الصندوق في شتى المجالات ذات الاهتمام المشترك، خاصة المعونة الفنية، وتنظيم الدورات التدريبية والأسواق المالية. ومن جهة أخرى قام الصندوق بمراجعة الترجمة العربية للطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الذي يصدره صندوق النقد الدولي، بهدف إتاحة تلك الترجمة لمعدي احصاءات موازين المدفوعات في الدول العربية، واستخدامها كأحد المراجع الرئيسة في الدورات التدريبية التي ينظمها الصندوق في مجال إعداد احصاءات ميزان المدفوعات.

وبالإضافة إلى ما سبق، شارك الصندوق في الاجتماع الحكومي لمناقشة البرنامج الإقليمي الثالث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالدول العربية للفترة 1994 - 1996، الذي عقد في صنعاء خلال الفترة 14 - 15 ديسمبر 1993.

وفي سبيل وضع إطار للتعاون المنتظم بين الصندوق وأمانة الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات)، قدم الصندوق طلباً للحصول على صفة مراقب في اجتماعات الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية ولدى مجلس ممثلي الجات. ولقد وافق مجلس الجات في اجتماعه بتاريخ 17 ديسمبر 1993 على منح الصندوق صفة مراقب. وباكتسابه تلك الصفة، يتطلع الصندوق إلى تعزيز وتوطيد علاقات تعاونه مع منظمة التجارة العالمية الجديدة، التي ينتظر أن تحل محل الجات، وذلك في بداية عام 1995.

وفي مجال تنسيق جهود العون الإنمائي وزيادة فاعليته، شارك الصندوق في منتدى "تايد ووتر" الذي عقد في المكسيك فيما بين 16 - 21 يوليو 1993، وضم اللقاء نخبة من رؤساء المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بشؤون التنمية. ولقد ركز المنتدى على تقييم الجهود الدولية لتوفير العون الإنمائي، وكيفية تحسين وترشيد أداء عمليات تلك المؤسسات، وسبل تعزيز إدارة العون وزيادة فاعليته في دعم جهود التصحيح الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر.



التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

دأب الصندوق منذ إنشائه على المساهمة في الجهود الرامية إلى تنمية التبادل التجاري العربي. ولقد تمكن الصندوق في عام 1989 من تنويع تلك الجهود في هذا المجال بتأسيس برنامج تمويل التجارة العربية، كمؤسسة تتمتع بالشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة. ولقد ساهم الصندوق بنصف رأسمال البرنامج، البالغ خمسمائة مليون دولار أمريكي، كما ساهمت فيه أيضاً مؤسسات التمويل العربية المشتركة، والمؤسسات المالية والمصرفية العربية والدولية والمشاركة. وتنظم أوجه التعاون القائم بين الصندوق والبرنامج "مذكرة تفاهم" أبرمت في أبريل 1990، يقوم الصندوق بموجبها بتقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة للبرنامج مقابل رسوم متفق عليها. ويأتي في مقدمة هذه الخدمات إدارة المحفظة الاستثمارية للبرنامج.

وبالإضافة إلى مشاركة أربعة من أعضاء مجلس إدارة الصندوق في مجلس إدارة البرنامج، وتولي مدير عام الصندوق مهام الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة البرنامج، فإن هناك لجنة مشتركة للتنسيق بين المؤسستين، تجتمع دورياً لمناقشة نوعية وطبيعة الخدمات التي يرغب البرنامج الحصول عليها، وتقديم التوصيات بشأن ذلك. ولقد شملت الخدمات التي قدمها الصندوق إلى البرنامج هذا العام، الجوانب الخاصة بالشؤون المالية، والمحاسبية، والتدقيق الداخلي، والحاسوب، والمكتبة، والشؤون الإدارية، إلى جانب إدارة المحفظة الاستثمارية لأموال البرنامج.

ولقد تعاون الصندوق والبرنامج وكذلك البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنظيم وعقد الاجتماع المشترك حول التعاون الفني في مجال تنمية التجارة العربية، وذلك خلال شهر أبريل 1993، حيث قدم الصندوق ورقة عمل حول التعاون الفني في مجال سياسات التجارة العربية وتحريرها، وتم خلاله بحث إطار التعاون بين تلك الجهات في ذلك المجال.

كما تعاون الصندوق مع البرنامج في إعداد دراسة حول وسائل تحرير التجارة العربية البينية لعرضها على لجنة المفاوضات التجارية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وعلى المكتب الدائم التابع لها. ولقد تضمنت الدراسة تقييماً لتجربة المفاوضات لتحرير التجارة العربية البينية بموجب قوائم سلعية محددة مسبقاً ومقارنتها بتجارب الأقاليم الأخرى مع توصيات محددة حول الوسائل المتاحة التي يمكن أن تكون أكثر فعالية في تحرير التجارة العربية البينية.

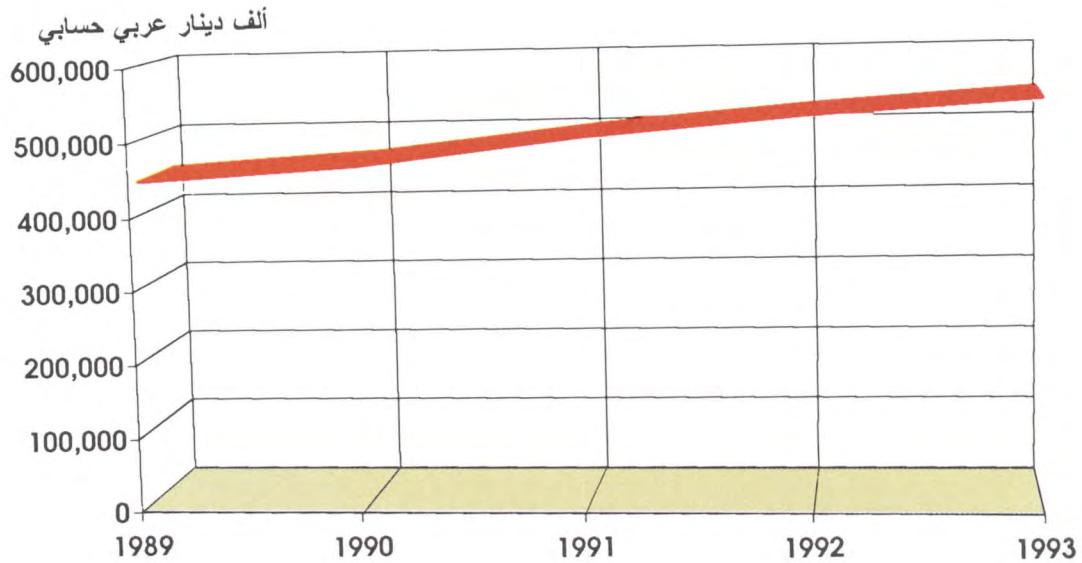
تعكس البيانات المالية الختامية المركز المالي للصندوق ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1993. ويبيّن الملخص أدناه مكونات صافي الموجودات، ومصادر وتخصيصات الموارد ونتائج الأعمال للسنة.

المركز المالي

صافي الموجودات

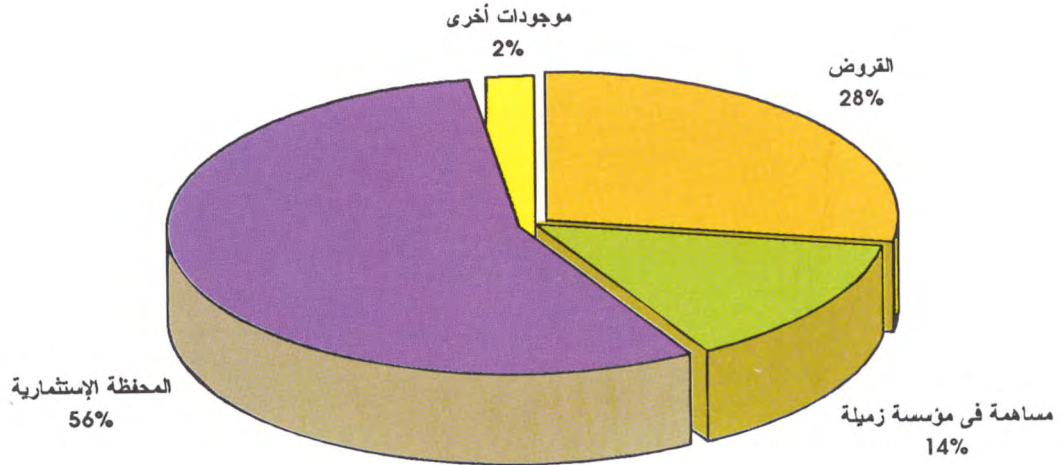
ارتفع مجموع صافي موجودات الصندوق، الذي يشمل رأس المال والإحتياطيات، إلى 538,692 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1993 مقارنة بمبلغ 519,861 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1992، أي بزيادة مقدارها 18,831 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 3.6 في المائة. وقد وظف صافي موجودات الصندوق كما يلي:

شكل رقم (9)
صافي الموجودات



شكل رقم (10)

مكونات صافي الموجودات في 31 ديسمبر 1993



قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء 151,131 ألف دينار عربي حسابي تمثل 28 في المائة من صافي الموجودات. في حين بلغ هذا الرصيد 179,467 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1992، وكانت نسبته إلى صافي الموجودات 34 في المائة.

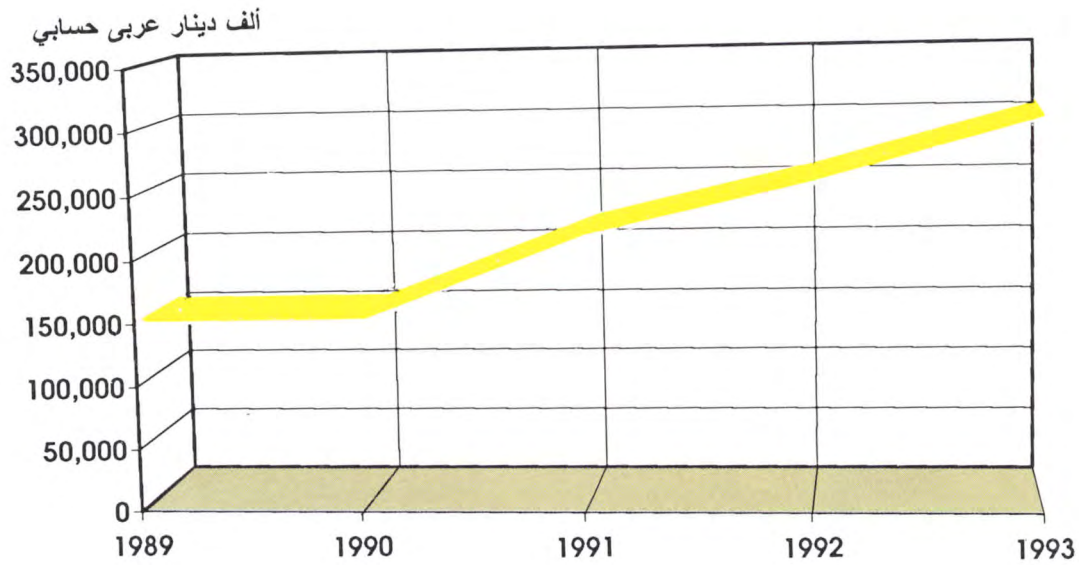
وقد بلغ التزام الصندوق من القروض 162,451 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1993. ويمثل ذلك 51 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل، في حين بلغ الالتزام 189,467 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1992، بما نسبته 60 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل. وجدير بالذكر أن الالتزام يمثل أرصدة القروض القائمة مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة.

ولقد قدّم الصندوق خلال عام 1993 قروضاً للدول الأعضاء بمبلغ 3,250 ألف دينار عربي حسابي. وبلغ بذلك مجموع القروض المقدمة للدول الأعضاء 583,350 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1993 مقارنة بمجموع بلغ 580,100 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1992.

المحفظة الاستثمارية

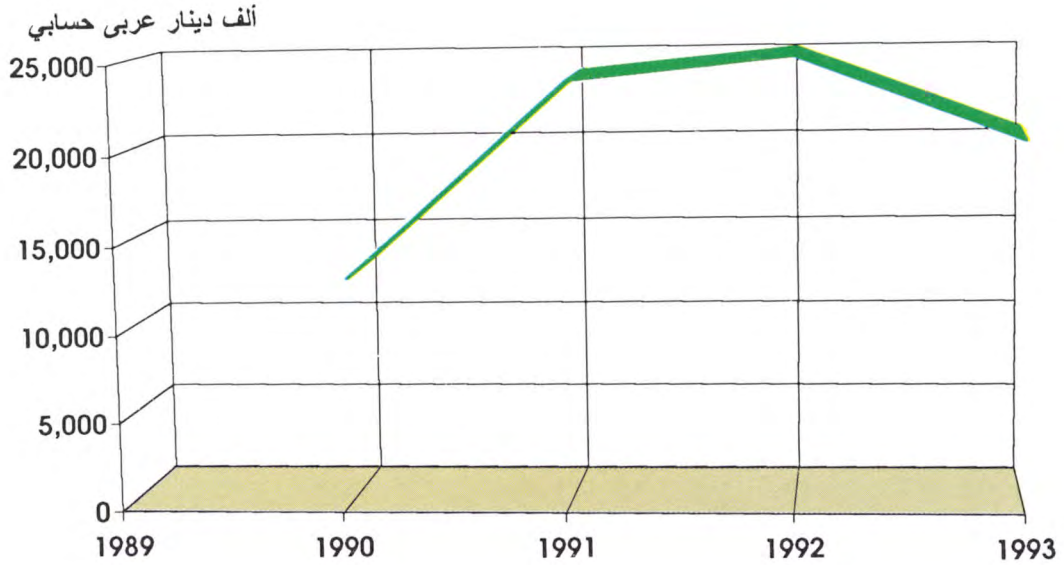
بلغ مجمل المحفظة الاستثمارية الخاصة بالصندوق 301,021 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1993، ويمثل 56 في المائة من صافي الموجودات. وفي نهاية عام 1992 كان مجمل المحفظة الاستثمارية الخاصة بالصندوق 254,027 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 49 في المائة من صافي الموجودات.

شكل رقم (11)
المحفظة الاستثمارية الخاصة بالصندوق



أما المحفظة الاستثمارية الخاصة بودائع المؤسسات النقدية والمالية، فقد بلغت 20,256 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1993 مقارنة بمبلغ 24,969 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1992.

شكل رقم (12)
المحفظة الاستثمارية الخاصة بودائع المؤسسات النقدية والمالية



المساهمة في مؤسسات زمنية

صدر قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1989 بمساهمة الصندوق في رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي، تمثل 50 في المائة من رأسمال البرنامج المصرح به والمطروح للاكتتاب. علماً بأن هذه المساهمة تشكل حوالي 55.4 في المائة من رأس المال المكتتب به والمدفوع للبرنامج كما في نهاية عام 1993.

وقد بلغت قيمة هذه المساهمة في نهاية عام 1993 حوالي 311 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 75,443 ألف دينار عربي حسابي، تمثل 14 في المائة من صافي الموجودات. أما في نهاية عام 1992 فقد بلغت حوالي 301 مليون دولار أمريكي، وبما يعادل 72,992 ألف دينار عربي حسابي، وبنسبة 14 في المائة من صافي الموجودات.

أصول أخرى

بلغ صافي الموجودات الأخرى 11,097 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1993، يمثل ما نسبته 2 في المائة من صافي الموجودات، بينما في نهاية عام 1992 بلغ صافي الموجودات الأخرى ما قيمته 13,375 ألف دينار عربي حسابي، يمثل 3 في المائة من صافي الموجودات. ويشمل ذلك ودائع الصندوق بالعملات الوطنية لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء، والموجودات الثابتة، والحسابات المدينة الأخرى بعد طرح أرصدة الحسابات الدائنة.

مصادر الصندوق

تتكوّن موارد الصندوق من رأس المال المدفوع والاحتياطيّات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين، وذلك طبقاً للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق.

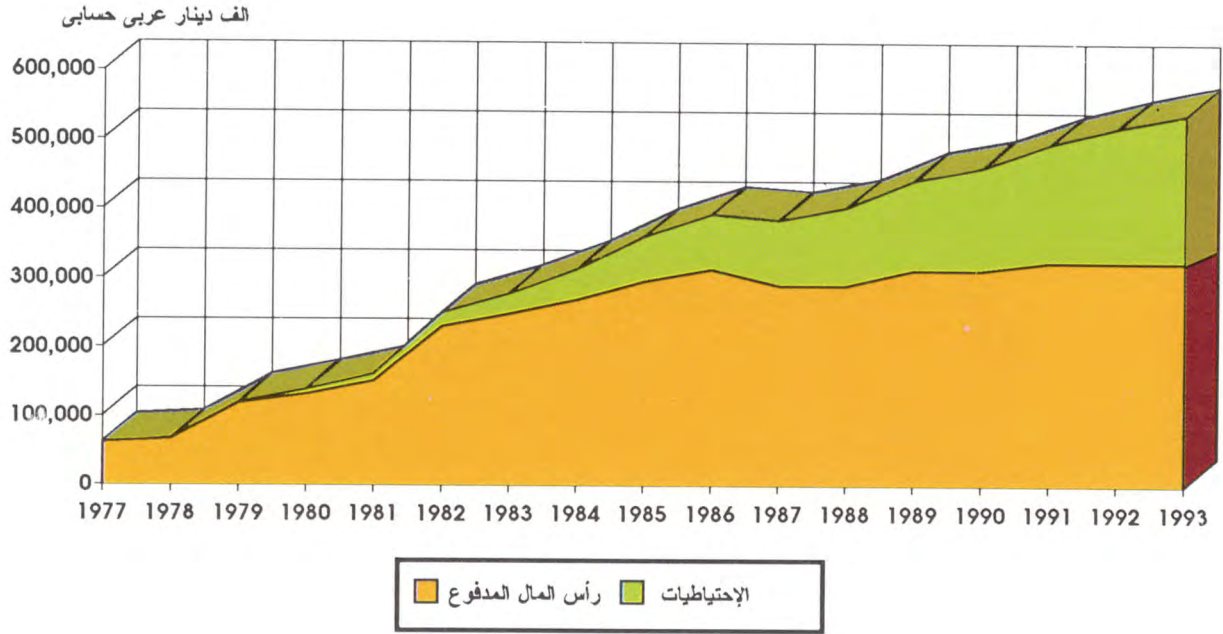
ويشكل رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل مصدر التمويل للقروض التي تقدّم إلى الدول الأعضاء. وتحدد مساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع مدى وحجم استفادتها من تلك القروض، كما تحدّد القوة التصويتية لها.

رأس المال

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب دفعه 326,000 ألف دينار عربي حسابي. وقد بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 323,840 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1993، ويشمل 318,514 ألف دينار عربي حسابي بعملات قابلة للتحويل، و 5,326 ألف دينار عربي حسابي بالعملات الوطنية المودعة لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 2,160 ألف دينار عربي حسابي، والذي يمثل حصة فلسطين في رأس المال، فقد تقرر تأجيل المطالبة به وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة رأس المال المدفوع إلى رأس المال المكتتب به والواجب دفعه تعادل حوالي 99 في المائة، كما وأن نسبته إلى مجموع حقوق المساهمين تعادل حوالي 60 في المائة، كما في نهاية عام 1993.

شكل رقم (13)
رأس المال المدفوع والاحتياطيات



الاحتياطيات

تشمل الاحتياطيات، الاحتياطي العام واحتياطي الطوارئ وفروقات تقييم عملة مساهمة الصندوق في مؤسسات زميلة. وقد بلغت الاحتياطيات ما مجموعه 214,852 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1993، بالمقارنة مع 196,021 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1992، وبمعدل نمو قدره 9.6 في المائة.

وقد بلغ رصيد الاحتياطي العام 168,924 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 53 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية عام 1993، بينما بلغ في نهاية عام 1992 ما قيمته 155,205 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 49 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989، تمّ تكوين احتياطي طوارئ بغرض استخدامه لمقابلة أية خسائر غير متوقعة مستقبلاً، وذلك بتحويل مبلغ 25,000 ألف دينار عربي حسابي من الاحتياطي العام، على أن يحوّل إليه مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر، إلى أن يصل رصيده إلى 25 في

المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 50,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 16 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية عام 1993، بينما كان رصيده في نهاية عام 1992 يبلغ 45,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 14 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

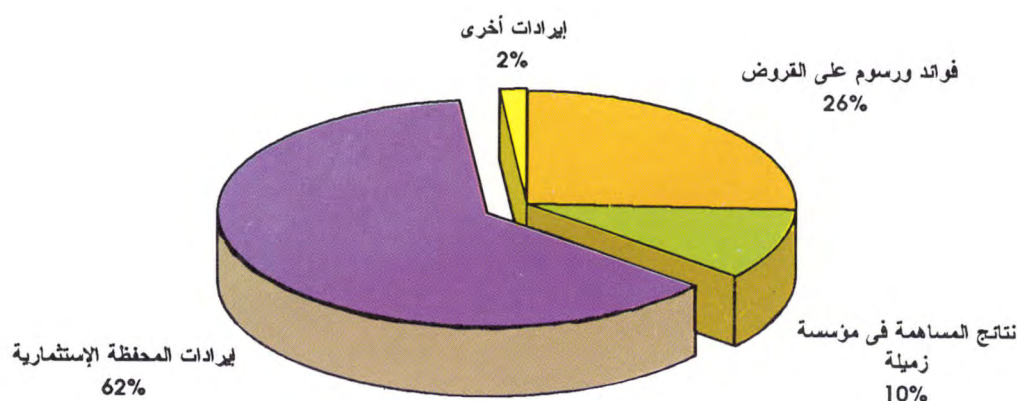
أما فروقات تحويل عملة المساهمة في مؤسسات زميلة، فقد بلغت رصيداً مديناً قدره 4,072 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1993، بينما سجلت في نهاية عام 1992 رصيداً مديناً قدره 4,184 ألف دينار عربي حسابي.

نتائج أعمال السنة

الدخل

بلغ إجمالي دخل الصندوق 22,735 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1993، مقارنةً بمبلغ 25,677 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. ويشتمل إجمالي الدخل لسنة 1993 على فوائد ورسوم قروض بمبلغ 5,819 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 26 في المائة، وفوائد ودائع وإيرادات استثمارات بمبلغ 14,204 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 62 في المائة، ونتائج المساهمة في مؤسسة زميلة بمبلغ 2,339 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 10 في المائة، وإيرادات أخرى بمبلغ 373 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 2 في المائة.

شكل رقم (14)
مكونات إجمالي الدخل لعام 1993



الانفاق

بلغ إجمالي الانفاق 4,016 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1993، ويتضمن فروقات إيجابية في مخصص إعادة تقييم الإستثمارات بمبلغ 65 ألف دينار عربي حسابي، بينما بلغ إجمالي الإنفاق للسنة السابقة 3,941 ألف دينار عربي حسابي، متضمناً فروقات إيجابية في مخصص إعادة تقييم الاستثمارات بمبلغ 431 ألف دينار عربي حسابي. وبذلك تكون الزيادة في الإنفاق 75 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 2 في المائة.

صافي الدخل

بلغ صافي الدخل 18,719 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1993، في حين بلغ 21,736 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، أي بانخفاض مقداره 3,017 ألف دينار عربي حسابي، وبنسبة 14 في المائة. وقد تمّ تحويل 5,000 ألف دينار عربي حسابي من صافي الدخل للسنة إلى احتياطي الطوارئ، والمتبقي وقدره 13,719 ألف دينار عربي حسابي، فقد حُوّل إلى الاحتياطي العام.

بسم الله الرحمن الرحيم

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٣٦
الطابق ١٤
برج المسعود - شارع حمدان
ابوظبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف ٣٢٢٢٢٤
تلكس ٢٢٦٧٢
فاكس ٣٤٣٩٦٨

تقرير مراقبي الحسابات
للسادة اعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

لقد فحصنا البيانات المالية لصندوق النقد العربي ، المبينة على الصفحات من 2 الى 9 . وقد تم فحصنا وفقا لاصول التدقيق المتعارف عليها دوليا ، حيث شمل الفحص اجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من اجراءات المراقبة الاخرى التي اعتبرناها ضرورية وقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي طلبناها لاداء مهمتنا .

وفي رأينا ان البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للصندوق في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1993 وعن نتائج اعماله والتغيرات في مركزه المالي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ .

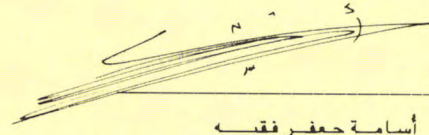
وفي رأينا ايضا ان الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات وان المصروفات الادارية الفعلية مطابقة لاحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق وللحدود المرسومة لها في الميزانية الادارية .

ابوظبي

27 شباط (فبراير) 1994

صندوق النقد العربي
الميزانية العمومية
31 كانون الاول (ديسمبر) 1993

1992	1993	ايضاح	
الف دينار عربي حسابي	الف دينار عربي حسابي		
386	300		الموجودات
			حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك
			حساب الحائزين الاخرين لدى
12,484	15,779		صندوق النقد الدولي
240,647	262,491		ودائع لدى البنوك
25,479	42,707		استثمارات
5,326	5,326	3	ودائع لدى البنوك المركزية
179,467	151,131	4	قروض للدول الاعضاء
72,992	75,443	5	مساهمة في مؤسسات زميلة
60,684	67,449	6	فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى
2,424	1,924	7	موجودات ثابتة
599,889	622,550		
			رأس المال والاحتياطيات والمطلوبات
600,000	600,000		رأس المال المصرح به
323,840	323,840	8	رأس المال المدفوع
196,021	214,852	9	احتياطيات
519,861	538,692		رأس المال المدفوع والاحتياطيات
24,969	20,256	10	ودائع من المؤسسات النقدية والمالية
55,059	63,602	11	حسابات دائنة ومطلوبات اخرى
80,028	83,858		
599,889	622,550		



أسامة جعفر فقيه
المدير العام رئيس مجلس الادارة

تشكل الايضاحات من 1 الى 12 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية .

صندوق النقد العربي			
بيان الدخل والانفاق			
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1993			
1992	1993	ايضاح	
الف دينار عربي حسابي	الف دينار عربي حسابي		الدخل
13,820	12,304		فوائد مقبوضة على الودائع
(683)	(582)		فوائد مدفوعة على الودائع
<u>13,137</u>	<u>11,722</u>		
4,295	5,819		فوائد ورسوم على القروض للدول الاعضاء
2,005	2,482		ايرادات الاستثمارات
2,647	2,339		ارباح من المساهمة في مؤسسات زميلة
3,593	373	12	ايرادات اخرى
<u>25,677</u>	<u>22,735</u>		
الانفاق			
3,639	3,248		مصروفات ادارية وعمومية
161	206		معمونة فنية
561	561		استهلاك الموجودات الثابتة
(431)	(65)		اعادة تقييم الاستثمارات
11	66		فروقات تحويل عملة
<u>3,941</u>	<u>4,016</u>		
<u>21,736</u>	<u>18,719</u>		صافي الدخل للسنة
التخصيصات المقترحة :			
16,736	13,719	9	محول الى الاحتياطي العام
5,000	5,000	9	محول الى احتياطي طوارئ
<u>21,736</u>	<u>18,719</u>		

تشكل الايضاحات من 1 الى 12 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية .

صندوق النقد العربي
بيان التغيرات في المركز المالي
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1993

1992	1993	
الفدينار	الفدينار	
عربي حسابي	عربي حسابي	
		مصادر الاموال
21,736	18,719	صافي الدخل للسنة
		تسويات :
561	561	استهلاك الموجودات الثابتة
(7)	(1)	ارباح بيع موجودات ثابتة
(2,647)	(2,339)	حصة الصندوق من الارباح في مؤسسات زميلة
(431)	(65)	اعادة تقييم الاستثمارات
19,212	16,875	
		مصادر اخرى
27,649	30,266	اقساط قروض مستلمة
8	1	عائد من بيع موجودات ثابتة
1,379	-	انخفاض في حجم الاستثمارات
-	86	انخفاض في حسابات جارية وتحت الطلب
17,728	-	انخفاض في حساب الحائزين الاخرين لدى
12,122	8,543	صندوق النقد الدولي
1,200	-	زيادة في حسابات دائنة ومطلوبات اخرى
		زيادة في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية
79,298	55,771	
		استخدام الاموال
-	17,163	زيادة في الاستثمارات
8,475	1,930	سحب على القروض
88	61	شراء موجودات ثابتة
71	-	زيادة في حسابات جارية وتحت الطلب
		زيادة في حساب الحائزين الاخرين لدى
-	3,295	صندوق النقد الدولي
59,167	21,844	زيادة في الودائع لدى البنوك
11,497	6,765	زيادة في الفوائد المستحقة وحسابات مدينة اخرى
-	4,713	انخفاض في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية
79,298	55,771	

تشكل الايضاحات من 1 الى 12 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية .

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الاول (ديسمبر) 1993

1 نشاط الصندوق

أنشئ صندوق النقد العربي بموجب الاتفاقية المبرمة في 27 نيسان (ابريل) 1976 من قبل 21 دولة عربية رغبة منها في ارساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها . ويقوم الصندوق بصورة رئيسية بتقديم قروض للدول الاعضاء من اجل تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها . ان مقر الصندوق كائن في مدينة ابوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة .

2 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) العرف المحاسبي

تعد البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة الفعلية . بمقتضى اتفاقية الصندوق اعدت هذه البيانات بالدينار العربي الحسابي ، الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي .

(ب) المؤسسات الزميلة

ان المؤسسات الزميلة هي مؤسسات يمتلك فيها الصندوق استثماراً طويلاً الاجل لا تقل حصته فيها عن 20% من راس المال الذي يتمتع بحق التصويت ويؤثر عليها بصورة هامة . تتضمن البيانات المالية على الحصة المناسبة من نتائج المؤسسات الزميلة والاحتياطيات غير الموزعة على اساس حساباتهم المدققة .

(ج) الاستثمارات

تقيم الاستثمارات التي تشمل السندات القابلة للتداول والاوراق المالية بسعر التكلفة او سعر السوق ايهما اقل .

(د) العملات الاجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الاجنبية وفقاً لاسعار الصرف السائدة في وقت اجراء المعاملة ، تحول ارصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الاجنبية في نهاية السنة المالية الى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لاسعار التحويل الصادرة من صندوق النقد الدولي . وتدرج الارباح او الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل والانفاق .

يتم معالجة الفروقات الناتجة عن اعادة تحويل حصة الصندوق في مؤسسات زميلة ، وفقاً لاسعار الصرف كما في نهاية السنة ، من خلال الاحتياطيات .

تسجل الموجودات الثابتة باسعار الصرف السائدة عند دفع تكلفتها .

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1993

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

(هـ) استهلاك الموجودات الثابتة
تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على اقساط سنوية متساوية خلال فترة استخدامها المتوقعة .

(و) معاشات التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة
يحمل بيان الدخل والانفاق بمساهمات التقاعد التي تحتسب وفقا لنظام تقاعد العاملين . اما بالنسبة للعاملين غير المشمولين بنظام التقاعد فيؤخذ مخصص للمبالغ الواجبة الدفع لهم عند انتهاء خدماتهم وتحتسب هذه المبالغ وفقا للأنظمة واللوائح المعمول بها في الصندوق . لا تتضمن البيانات المالية موجودات نظام التقاعد والدخل الناتج عن ذلك والمطلوبات المقابلة لها .

(ز) احتساب الايرادات
يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على اساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبيا مع الفترة الزمنية المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) . وتعلق الفوائد على قروض الدول المتأخرة بالدفع اكثر من سنة وفوائد متأخرات اقساط القروض وفوائدها وتسجل في حساب الايرادات عند تحصيلها .

3 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع مجموع المبالغ التي دفعتها الدول الاعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة (14) من اتفاقية الصندوق .

4 قروض للدول الاعضاء

1992	1993	
الفدينار	الفدينار	
عربي حسابي	عربي حسابي	
580,100	583,350	قروض مقررة
(10,000)	(11,320)	قروض غير مسحوبة
(390,633)	(420,899)	اقساط قروض مسددة
<u>179,467</u>	<u>151,131</u>	رصيد 31 كانون الاول (ديسمبر)

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1993

4 قروض للدول الاعضاء (تتمه)

تتضمن القروض للدول الاعضاء اقساط قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 94,874 الف دينار عربي حسابي (1992: 97,082 الف دينار عربي حسابي). وفي هذا الصدد تم تنفيذ قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1992 بوقف عضوية الدول المعنية مؤقتا اعتبارا من 15 تشرين الاول (اكتوبر) 1992 وفقا لمقتضى المادتين (37) و (38) من اتفاقية انشاء الصندوق .

5 المساهمة في مؤسسات زميلة

تمثل المساهمة اعلاه مساهمة الصندوق بنسبة 50% من رأس المال المصرح به والمطروح للاكتتاب لبرنامج تمويل التجارة العربية . بلغت مساهمة الصندوق في البرنامج ، كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1993 ، 55% من قيمة رأسمال البرنامج المكتتب فيه والمدفوع بالكامل . ان في نية الصندوق الاحتفاظ بنسبة 50% فقط في رأسمال البرنامج وتعتبر الزيادة كما في تاريخ الميزانية العمومية مؤقتة الى حين الاكتتاب الكامل في رأسمال البرنامج المصرح به .

6 فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة على القروض لم تسجل في حساب الايرادات تبلغ 57,621 الف دينار عربي حسابي (1992: 50,246 الف دينار عربي حسابي) وذلك وفقا للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار اليها في الايضاح 2 (ز) .

7 الموجودات الثابتة

ان فترات الاستخدام المتوقعة للموجودات الثابتة لغرض احتساب الاستهلاك هي كالآتي :

-	بنية مقر الصندوق	15 سنة
-	الاثاث والتركيبات	4 سنوات
-	المعدات والحاسب الآلي	4 سنوات
-	السيارات	4 سنوات

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1993

8 رأس المال المدفوع

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989 ، تقرر ان يكون رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326 مليون دينار عربي حسابي .

1992	1993	
الف دينار	الف دينار	
عربي حسابي	عربي حسابي	
326,000	326,000	رأس المال المقرر دفعه
(2,160)	(2,160)	رأس المال غير المدفوع
<u>323,840</u>	<u>323,840</u>	رأس المال المدفوع

تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأسمال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

9 الاحتياطات

اجمالي	تقييم	طوارئ	عام	
الف دينار	الف دينار	الف دينار	الف دينار	
عربي حسابي	عربي حسابي	عربي حسابي	عربي حسابي	
196,021	(4,184)	45,000	155,205	الرصيد في اول السنة
18,719	-	5,000	13,719	تحويل من صافي الدخل للسنة
112	112	-	-	فروقات تقييم مساهمة الصندوق في مؤسسات زميلة
<u>214,852</u>	<u>(4,072)</u>	<u>50,000</u>	<u>168,924</u>	الرصيد في آخر السنة

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1993

9 الاحتياطات (تتمه)

طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي او 10% من صافي الدخل سنويا ايها اكبر الى احتياطي طوارئ الى ان يصل هذا الاحتياطي الى 25% من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة اية خسارة غير متوقعة مستقبلا . يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1993 مبلغ 14,773 الف دينار عربي حسابي (1992: 12,386 الف دينار عربي حسابي) تمثل حصة الصندوق من ارباح تحتفظ بها مؤسسة زميلة .

10 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي ، قامت بعض المؤسسات النقدية والمالية بايداع بعض المبالغ لدى الصندوق لقاء فائدة متفق عليها .

11 حسابات دائنة ومطلوبات اخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائده مستحقة على القروض لم تسجل في حساب الايرادات ، تبلغ 57,621 الف دينار عربي حسابي (1992: 50,246 الف دينار عربي حسابي) ، وذلك وفقا للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار اليها في الايضاح 2 (ز) .

12 ايرادات اخرى

1992	1993	
الف دينار	الف دينار	
عربي حسابي	عربي حسابي	
3,054	-	تسوية متعلقة بقضية الصندوق
539	373	اخرى
3,593	373	

نتيجة للتسوية التي تمت مع احدى الجهات ذات العلاقة بقضية الصندوق خلال شهر ايلول (سبتمبر) 1992 ، استلم الصندوق مبلغ 13,454 الف دولار امريكي كتسوية نهائية مع تلك الجهة .

يتضمن بند ايرادات اخرى مبلغ 144 الف دينار عربي حسابي (1992: 177 الف دينار عربي حسابي) تعود الى خدمات استثمار وادارة يقوم الصندوق بتقديمها الى برنامج تمويل التجارة العربية . ان الاتعاب وشروط الدفع المتعلقة بهذه الخدمات قد تم اعتمادها من قبل الادارة .

الملحق (أ)

جداول قروض الصندوق

جدول (أ - 1)
القروض التي قدمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القروض	القيمة	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	0
1979	5	16,500	11,500	0
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	80,925	97,208	15,871
1984	5	16,300	18,050	27,664
1985	9	50,955	50,955	52,619
1986	11	33,555	27,805	26,021
1987	3	24,570	26,820	53,212
1988	14	121,037	118,485	61,919
1989	5	73,740	44,808	16,484
1990	2	15,675	39,709	48,371
1991	0	0	10,950	45,688
1992	2	18,475	8,475	27,649
1993	1	3,250	1,930	30,266
المجموع	91	583,350	572,030	420,899

جدول (1 - 2)
أنواع وقيم القروض التي قدمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	تلقائي	عادي	تعويضي	ممتد	تسهيل تجاري	المجموع
	العدد القيمة	العدد القيمة	العدد القيمة	العدد القيمة	العدد القيمة	العدد القيمة
1978	2 6,563	0 0	0 0	0 0	0 0	2 6,563
1979	4 5,250	0 0	0 0	1 11,250	0 0	5 16,500
1980	2 2,250	1 4,500	1 5,000	0 0	0 0	4 11,750
1981	6 15,405	1 8,820	1 9,800	2 44,590	0 0	10 78,615
1982	5 14,280	0 0	1 3,920	2 13,240	0 0	8 31,440
1983	4 34,545	1 5,700	2 31,800	0 0	3 8,880	10 80,925
1984	3 7,065	0 0	0 0	1 4,335	1 4,900	5 16,300
1985	6 42,495	0 0	2 7,760	0 0	1 700	9 50,955
1986	8 21,555	1 6,250	0 0	1 3,250	1 2,500	11 33,555
1987	0 0	1 2,500	0 0	0 0	2 22,070	3 24,570
1988	8 79,627	2 13,270	1 2,460	0 0	3 25,680	14 121,037
1989	2 8,550	2 48,040	0 0	1 17,150	0 0	5 73,740
1990	0 0	0 0	1 6,625	1 9,050	0 0	2 15,675
1991	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0
1992	1 3,675	0 0	0 0	1 14,800	0 0	2 18,475
1993	0 0	0 0	0 0	1 3,250	0 0	1 3,250
المجموع	51 241,260	9 89,080	9 67,365	11 120,915	11 64,730	91 583,350

جدول (أ - 3)

نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة
إلى حصتها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في 1992 و 1993

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية عام 1993			نهاية عام 1992			الدولة
نسبة مئوية	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	رصيد القروض في ذمة الدول المقترضة	نسبة مئوية	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	رصيد القروض في ذمة الدول المقترضة	
25	5,320	1,330	58	5,320	3,103	ال ل ا ر ن
40	6,900	2,757	53	6,900	3,675	تونيس
50	41,640	20,820	83	41,640	34,700	الجزائر
308	9,800	30,147	308	9,800	30,147	السودان
11	7,120	817	64	7,120	4,522	سورية
380	3,920	14,877	380	3,920	14,877	الصومال
120	41,640	49,850	120	41,640	49,850	العراق
0	31,500	0	5	31,500	1,656	مصر
136	14,800	20,162	148	14,800	21,950	المغرب
211	4,920	10,371	242	4,920	11,912	موريتانيا
0	15,120	0	20	15,120	3,075	اليمن
83	182,680	151,131	98	182,680	179,467	المجموع

جدول (أ - 4)
إجمالي التزامات القروض القائمة

(ألف دينار عربي حسابي)

المجموع	غير المسحوبة	القائمة بالذمة (غير المسددة)	نهاية العام
6,563	0	6,563	1978
23,062	5,000	18,062	1979
48,687	6,500	42,187	1980
102,834	34,160	68,674	1981
129,733	18,033	111,700	1982
198,587	5,550	193,037	1983
189,388	5,965	183,423	1984
187,724	5,965	181,759	1985
195,558	11,715	183,843	1986
167,666	10,215	157,451	1987
226,484	12,767	213,717	1988
283,740	41,699	242,041	1989
244,329	10,950	233,379	1990
213,441	14,800	198,641	1991
189,467	10,000	179,467	1992
162,451	11,320	151,131	1993

جدول (١ - 5)
أرصدة القروض بأنواعها المختلفة القائمة* بذمة الدول المقترضة في
1992 و 1993

(ألف دينار عربي حسابي)

أنواع القروض	نهاية عام 1992			نهاية عام 1993			التغيير خلال عام 1993		معدل التغيير 93/92
	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	
قروض تلقائية	8	41,804	23.3	8	40,886	27.1	0	(918)	(2.2)
قروض عادية وممتدة	12	112,587	62.7	12	86,825	57.5	0	(25,762)	(22.9)
تسهيل تبادل تجاري	1	18,620	10.4	1	18,620	12.3	0	0	0.0
قروض تعويضية	2	6,456	3.6	1	4,800	3.2	(1)	(1,656)	(25.7)
المجموع	23	179,467	100.0	22	151,131	100.0	(1)	(28,336)	(15.8)

(*) جملة القروض المسحوبة - جملة الأقساط المسددة منها.

جدول (1 - 6)
بيان رأس المال المدفوع والقروض

(ألف دينار عربي حسابي)

البيان	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
رأس المال المدفوع	67,041	118,366	131,546	151,370	229,810	248,090	268,250	295,390	312,790	290,190	289,790	311,840	311,840	323,840	323,840	323,840
المدفوع بعمليات وطنية والسودع بالمصارف المركزية للدول الأعضاء	4,966	4,966	5,226	5,226	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326
المدفوع بعمليات قابلية للتحويل	62,075	113,400	126,320	146,144	224,484	242,764	262,924	290,064	307,464	284,864	284,464	306,514	306,514	318,514	318,514	318,514
القروض المدفوعة خلال العام	6,563	16,500	11,750	78,615	31,440	80,925	16,300	50,955	33,555	24,570	121,037	73,740	15,675	-	18,475	3,250
أرصدة القروض* المدفوعة (بما فيها غير المسحوب)	6,563	23,062	48,687	102,834	129,733	198,587	189,388	187,724	195,558	167,666	226,484	283,740	244,329	213,441	189,467	162,451
أرصدة القروض المدفوعة خلال العام في ذمة الدول المتترهمة	6,563	18,062	42,187	68,674	111,700	193,037	183,423	181,759	183,843	157,451	213,717	242,041	233,379	198,641	179,467	151,131
نسبة القروض المدفوعة خلال العام إلى رأس المال المدفوع بعمليات قابلية للتحويل (%)	10.57	14.55	9.30	53.79	14.01	33.34	6.20	17.57	10.91	8.63	42.55	24.06	5.11	-	5.80	1.02
نسبة أرصدة القروض القائمة (بما فيها غير المسحوب) إلى رأس المال المدفوع بعمليات قابلية للتحويل (%)	10.57	20.34	38.54	70.37	57.79	81.80	72.03	64.72	63.60	58.86	79.62	92.57	79.71	67.01	59.48	51.00
نسبة أرصدة القروض القائمة إلى رأس المال المدفوع بعمليات قابلية للتحويل (%)	10.57	15.93	33.40	46.99	49.76	79.52	69.76	62.66	59.79	55.27	75.13	78.97	76.14	62.36	56.36	47.45

* جلة القروض القائمة مطروحة منها أقساط القروض المستدة.
** جلة القروض المسحوبة مطروحة منها أقساط القروض المستدة.

جدول (١ - 7)
أسعار الفائدة على القروض المقدمة للدول الأعضاء

(نسبة مئوية سنوية)

القروض العادية والممتدة والتعويضية	قروض تسهيل تشجيع التبادل التجاري	القروض التلقائية	
5.75	—	4.15	أ) القروض الجديدة* ب) القروض القديمة
5.20	4.95	3.75	السنة الأولى
5.50	5.25	4.25	2-1
5.80	5.55	4.75	3-2
6.10	5.85	—	4-3
6.40	—	—	5-4
6.70	—	—	6-5
7.00	—	—	7-6

(*) وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (6) لسنة 1989 الصادر في 1989/3/16. يطبق هذا التعديل على ما يستجد من قروض وتبقى المعدلات المثبتة في عقود القروض السابقة سارية المفعول لحين انتهاء سدادها.

الملحق (ب)

جداول عامة

جدول (ب - 1)
رأس المال كما في 31 ديسمبر 1993

(مليون دينار عربي حسابي)

الدولة	رأس المال المدفوع		
	رأس المال المكتتب به	بعملة قابلة للتحويل	بعملة وطنية
المجموع			
1. المملكة الأردنية الهاشمية	5.400	5.320	0.080
2. دولة الامارات العربية المتحدة	19.200	18.900	0.300
3. دولة البحرين	5.000	4.920	0.080
4. الجمهورية التونسية	7.000	6.900	0.100
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	42.400	41.640	0.760
6. المملكة العربية السعودية	48.400	47.640	0.760
7. جمهورية السودان	10.000	9.800	0.200
8. الجمهورية العربية السورية	7.200	7.120	0.080
9. جمهورية الصومال	4.000	3.920	0.080
10. جمهورية العراق	42.400	41.640	0.760
11. سلطنة عمان	5.000	4.920	0.080
12. دولة قطر	10.000	9.800	0.200
13. دولة الكويت	32.000	31.500	0.500
14. الجمهورية اللبنانية	5.000	4.900	0.100
15. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	13.440	13.254	0.186
16. جمهورية مصر العربية	32.000	31.500	0.500
17. المملكة المغربية	15.000	14.800	0.200
18. الجمهورية الاسلامية الموريتانية	5.000	4.920	0.080
19. الجمهورية اليمنية	15.400	15.120	0.280
20. دولة فلسطين	2.160*	-	-
المجموع	326.000	318.514	5.326
	323.840		

(1) طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988، رأس المال المصرح به هو 600 مليون دينار عربي حسابي.

(2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب الدفع 326 مليون دينار عربي حسابي.

(*) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، تم تأجيل مطالبة دولة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه.

جدول (ب-2)

أعداد المترجمين بحسب الدول والدورات
1981 - 1993

اسم السدرة	إعداد مترجمي الدورات	إدارة الاختبارات وتحليل نتائج الإمتحان	التحليل المالي	الرقابة على الحسابات	المالية	الإحصاءات التقديرية والمصرفية	الاقتصاديات المالية التحليل الاقتصادي	المالية الكلية	الحكومة	أدوات الإمتحان	قاعدة بيانات الأسواق المالية	الإجراءات العامة	إدارة المشروعات	إدارة الماعظ الاستشارية	المجموع لكل دولة
الدول/ عدد الدورات	5	2	1	2	3	3	4	4	2	1	2	1	1	1	32
الأردن	6	2	1	3	6	6	6	7	4	2	5	2	3	3	56
الإمارات	20	8	2	5	7	8	10	11	6	2	2	2	4	3	90
البحرين	5	2	1	3	3	5	24	5	3	2	3	1	1	2	60
تونس	6	2	1	3	4	5	3	5	4	1	4	1	2	1	42
الجزائر	4	1	1	2	3	4	4	6	2	1	1	2	1	1	33
السعودية	9	2	1	6	10	10	16	17	6	3	2	3	3	2	90
السودان	6	2	1	4	4	3	3	6	3	1	2	2	2	3	37
سوريا	6	2	1	2	4	2	6	8	3	2	2	2	2	3	45
الموغال	6	2	1	1	2	2	1	2	2	-	2	-	-	-	18
العراق	4	2	1	1	4	3	1	3	2	3	2	2	1	5	26
عمان	3	1	1	4	3	3	5	4	3	3	1	1	1	1	38
فلسطين	2	1	1	1	2	2	2	3	1	-	1	1	1	1	14
قطر	4	1	1	2	4	4	4	9	2	1	5	3	1	1	30
الكويت	4	3	1	1	4	5	8	9	2	1	1	1	1	1	47
لبنان	2	1	1	3	3	2	2	3	2	1	1	1	1	2	17
ليبيا	4	1	1	3	7	4	5	12	6	1	2	3	2	2	29
مصر	3	3	1	2	4	5	6	7	3	2	4	3	2	1	50
موريتانيا	3	1	1	3	3	4	6	8	2	2	2	2	2	2	34
البنين	12	4	2	5	7	7	7	9	6	2	2	3	3	2	71
المجموع الكلي	116	39	18	55	84	90	122	133	63	30	36	33	31	30	880

جدول (ب - 3)
الاجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق
خلال عام 1993

الجهة المنظمة	المكان	الموعد	الموضوع
صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	البحرين	1-3 فبراير	ندوة آفاق التنمية العربية في التسعينات.
صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	أبو ظبي	5-6 ابريل	التعاون الفني لتنمية التجارة العربية
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	واشنطن	28 ابريل - 3 مايو	مقابلات على هامش اجتماعات اللجنة الإنتقالية ولجنة التنمية.
اتحاد المصارف العربية	بيروت	29-30 ابريل	اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس إدارة الاتحاد.
صندوق النقد العربي	أبو ظبي	4-6 مايو	اجتماع تنسيق إحصاءات التقرير التقرير الإقتصادي العربي الموحد
جامعة الدول العربية	القاهرة	4-6 مايو	الدورة (24) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك
مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية والدولية	تونس	6-7 مايو	المخطط التنموي التونسي الثامن
جمعية الإقتصاد السعودية	الرياض	9-10 مايو	التطورات الإقتصادية العالمية وانعكاساتها على اقتصاد المملكة العربية السعودية واقتصادات دول مجلس التعاون.
المصرف الدولي	القاهرة	9-20 مايو	ندوة الرقابة المصرفية
بنك التسويات الدولي	بازل	12-14 يونيو	الاجتماع السنوي لمجلس محافظي مصرف التسويات الدولية
صندوق النقد العربي	أبو ظبي	21-24 يونيو	اجتماع مراجعة وتنسيق الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1993

تابع جدول (ب - 3)
الاجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق
خلال عام 1993

الجهة المنظمة	المكان	الموعد	الموضوع
صندوق النقد العربي	أبو ظبي	27 يونيو	اجتماع المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
مجموعة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية	الرياض	26-28 يونيو	الاجتماع الرابع والثلاثون
صندوق النقد الدولي	المكسيك	16-21 يوليو	منتدى تايد ووتر
البنك الإسلامي للتنمية	جدة	27 يوليو	استراتيجية البنك الإسلامي للتنمية للسنوات الخمس القادمة
الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	جنيف	26-31 أغسطس	الاجتماع الموسع الثاني بين المنظومتين
صندوق النقد العربي	القاهرة	2 سبتمبر	الدورة السابعة عشرة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
جامعة الدول العربية	القاهرة	6-9 سبتمبر	الدورة الثانية والخمسين للمجلس الإقتصادي والإجتماعي
مجموعة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية	القاهرة	21-23 سبتمبر	اجتماع اللجنة الفرعية للإعلام

تابع جدول (ب - 3)
الاجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق
خلال عام 1993

الجهة المنظمة	المكان	الموعد	الموضوع
صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي	واشنطن	28-29 سبتمبر	مقابلات على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة للصندوق والبنك الدوليين مع المسؤولين فيهما وممثلي بعض الدول الأعضاء.
مؤسسة دلة البركة	جدة	23-26 أكتوبر	الخصخصة
البنك الإسلامي للتنمية	جامبيا	2-3 نوفمبر	الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية.
صندوق النقد العربي	أبو ظبي	24-25 نوفمبر	الاجتماع الثالث للجنة الرقابة المصرفية.
مجموعة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية	القاهرة	27-28 نوفمبر	اجتماع اللجنة الفرعية للإعلام
الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي	الكويت	5-6 ديسمبر	الاجتماع التمهيدي للمنظمات المشاركة في إعداد التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1994
اتحاد المصارف العربية	عمّان	6 ديسمبر	اجتماع مجلس إدارة الاتحاد.
لجنة بازل للرقابة المصرفية	بازل	8 ديسمبر	اجتماع رؤساء المجموعات الإقليمية للرقابة المصرفية.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صنعاء	14-16 ديسمبر	البرنامج الإقليمي الثالث للدول العربية.
صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي	مراكش	16-18 ديسمبر	ندوة حول قابلية العملات للتحويل
منظمة المؤتمر الإسلامي	جدة	20-21 ديسمبر	مؤتمر المائدة المستديرة حول خطط العمل للتعاون الإقتصادي والتجاري بين دول المنظمة.

المدقق (ج)
التنظيم والإدارة

التأسيس

أنشئ صندوق النقد العربي عام 1976 كمنظمة عربية متخصصة ومستقلة، يضم في عضويته جميع أعضاء جامعة الدول العربية باستثناء جيبوتي، ويقع مقره في مدينة أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة.

ولقد جاء تأسيس الصندوق من قبل الدول الأعضاء رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. وذلك بموجب إتفاقية حررت في اليوم السابع والعشرين من شهر ربيع الثاني عام 1396 هجرية، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر أبريل عام 1976 ميلادية. وبدأ الصندوق أعماله عام 1977.

أهم الأهداف والوسائل

من أهم الأهداف التي يسعى الصندوق إلى المساهمة في تحقيقها:

1. تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
2. تنمية التجارة العربية وتسوية المدفوعات الجارية المترتبة عليها.
3. تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها.
4. إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية.
5. تقديم المشورة حول السياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء.

ومن أهم الوسائل التي يستخدمها الصندوق لتحقيق أغراضه، تقديم التسهيلات وعقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها، بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية، وتمويل المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، ومساعدة الدول الأعضاء على إنشاء وتطوير أسواقها المالية، وإدارة أية أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء، وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، وتقديم المعونات الفنية، بما فيها التدريب، للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء، والتعاون مع المؤسسات العربية والمنظمات الدولية المماثلة في إطار الاهتمامات والأهداف المشتركة.

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب المحافظ تعيينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام.

ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي:

الدول الأعضاء	المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ: الدكتور محمد سعيد النابلسي نائب المحافظ: الأستاذ سليم مان الحافظ
دولة الامارات العربية المتحدة	المحافظ: الأستاذ أحمد حميد الطاير نائب المحافظ: الأستاذ سلطان بن ناصر السويدي
دولة البحرين	المحافظ: الأستاذ ابراهيم عبد الكريم نائب المحافظ: الأستاذ عبد الله حسن سيف
الجمهورية التونسية	المحافظ: الأستاذ محمد الباجي حمده نائب المحافظ: الأستاذ توفيق القروي ⁽¹⁾
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ: الأستاذ مراد بن أشنهو ⁽²⁾ نائب المحافظ: الأستاذ عبد الوهاب كرمان
المملكة العربية السعودية	المحافظ: الشيخ محمد أبا الخيل نائب المحافظ: الأستاذ محمد السيار

المحافظون ونواب المحافظين		الدول الأعضاء	
الدكتور عبد الله حسن أحمد ⁽³⁾	المحافظ	جمهورية السودان	
الدكتور صابر محمد حسن ⁽⁴⁾	نائب المحافظ		
الدكتور محمد العمادي	المحافظ	الجمهورية العربية السورية	
الأستاذ محمد الشريف	نائب المحافظ		
الأستاذ علمي فارح نور	المحافظ	جمهورية الصومال	
الأستاذ علي عبيد عملو	نائب المحافظ		
الأستاذ أحمد حسين خضير	المحافظ	جمهورية العراق	
الأستاذ طارق التكمه جي	نائب المحافظ		
الأستاذ محمد بن موسى اليوسف	المحافظ	سلطنة عُمان	
الفاضل حمود بن صالح العنبوري	نائب المحافظ		
الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني	المحافظ	دولة قطر	
الأستاذ عبد الله بن خالد العطية	نائب المحافظ		
الأستاذ ناصر عبد الله الروضان	المحافظ	دولة الكويت	
الشيخ سالم عبد العزيز الصباح	نائب المحافظ		
الأستاذ رياض سلامة ⁽⁵⁾	المحافظ نائب المحافظ*	الجمهورية اللبنانية	
الدكتور عبد الحفيظ محمود الزليطني	المحافظ	الجمهورية العربية الليبية	
الدكتور سعيد عبد العاطي	نائب المحافظ	الشعبية الاشتراكية العظمى	
الأستاذ اسماعيل حسن محمد ⁽⁶⁾	المحافظ	جمهورية مصر العربية	
الدكتور محمد أحمد الرزاز	نائب المحافظ		

المحافظون ونواب المحافظين	الدول الأعضاء
المحافظ الأستاذ محمد سكـوه⁽⁷⁾ نائب المحافظ الأستاذ محمد السقـاط	المملكة المغربية
المحافظ الأستاذ محمدو ولد ميشـل⁽⁸⁾ نائب المحافظ الشيخ سيدي المختار ولد الشيخ عـبد الله	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
المحافظ الأستاذ علوي صالح السلامـي نائب المحافظ الأستاذ محمد أحمد الجنيـد	الجمهورية اليمنية
المحافظ الأستاذ سعيد توفيق خـوري نائب المحافظ الدكتور صالح جـلاد	دولة فلسطين

(*) لم تتم تسميته بعد.

- (1) اعتباراً من 1993/2/1، خلفاً للأستاذ عبد المجيد فرج.
- (2) اعتباراً من 1993/9/14، خلفاً للأستاذ أحمد بن بيتور.
- (3) خلفاً للدكتور عبد الرحيم محمود حمدي.
- (4) اعتباراً من 1993/7/8، خلفاً للأستاذ الشيخ سيد أحمد الشيخ.
- (5) اعتباراً من 1993/9/1، خلفاً للأستاذ ميشال الخوري.
- (6) خلفاً للدكتور محمود صلاح الدين حامد.
- (7) خلفاً للدكتور محمد براده.
- (8) خلفاً للأستاذ المصطفى ولد عبيد الرحمن.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي:

المديرون التنفيذيون	الدولة / الدول التي يمثكونها	القوة التصويتية (%)
الأستاذ أسامة جعفر فقيه	رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
الأستاذ سعد الفرارجي (مصر)	جمهورية مصر العربية الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	17.58
الأستاذ أحمد حسن ابراهيم (الكويت)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.64
الأستاذ سعيد المرابط (تونس)	المملكة المغربية الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.83

المديرون التنفيذيون	الدولة / الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
الدكتور جباره الصريصري	المملكة العربية السعودية	13.00
الأستاذ عبد الوهاب كرمـان	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.51
الأستاذ عبد الواحد المخزومي	جمهورية العراق	11.51
الأستاذ عوض الكريم عثمان مصطفى (السودان)	الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال	10.14
الأستاذ محمد عبد الكريم المير (قطر)	دولة قطر دولة البحرين سلطنة عُمان	7.79

المدير العام والموظفون

يُعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون دائمون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. الدائرة الاقتصادية والفنية
2. دائرة الاستثمارات
3. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي
4. الدائرة القانونية
5. معهد السياسات الاقتصادية
6. دائرة الشؤون الإدارية

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك بعض اللجان الدائمة، وهي لجنّتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق.



صندوق النقد العربي - ص.ب: 2818 - أبوظبي - الامارات العربية المتحدة